Al-Adab Journal **Issue. No (153) (June) 2025**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Linguistic Responses of Abdul Hamid Al-Farahi (His Responses to Grammatical Methods as a Model)

Researcher: Hussein Ali Abdel Salem
University of Baghdad / College of Arts / Department of Arabic Language
hussein.abd1902@coart.uobaghdad.edu.iq
Supervision: Prof. Dr. Kiyan Ahmed Hazem Yahya
University of Baghdad / College of Arts / Department of Arabic Language
dr.keyan@coart.uobaghdad.edu.iq

Copyright (c) 2025 **Hussein Ali Abdel Salem, Prof.Kiyan Ahmed Hazem Yahya (PhD)**

DOI: https://doi.org/10.31973/tgedjh38

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research is concerned with the efforts of a non-Arab scholar of Arabic who has given their evidence in the language of the best books of God. It is a research devoted to Al-Farahi's responses regarding grammatical methods, clarifying the audacity of a foreigner of non-Arab origin to criticize many of the decisions of Arab lexico-graphers morphologists and grammarians both early and late alike. He made his statement with great linguistic power and mastery. In this research, I detailed his responses on methods from his responses on grammatical issues, because the methods to which cited Al-Farahi's responses were not allocated to independent sections in the well-known ancient grammar works, as were the issues of grammar.I decided to start with the theme of submitting and delay, because it does not involve a shortage or an increase, but rather it includes all the elements of composition, but with an advance and a delay in them, then I took the axis of deletion and addition; Because his examples are surrounded by deficiency or addition and do not remain in their original state, then I concluded with the axis of the oath ; Because it is a method that can only be constructive, while the examples of the first two axes can be declarative or can be composed , and that was the case It was presented in a way that can only be composed.

Keywords: Linguistic, responses, grammatical, methods, Al-Farahi.

Al-Adab Journal Issue. No (153) (June) 2025
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الرُّدودُ اللُّغويَّةُ عِندَ عَبدِ الحَميدِ الفَراهِيّ رُدُودُه في الأساليب النحوية أُنموذجًا

الباحث حسين علي عبد سالم
جامعة بغداد/ كليّة الآداب/قسم اللغة العربية
hussein.abd1902@coart.uobaghdad.edu.iq

أ. د. كيان أحمد حازم يحيى
جامعة بغداد/كليّة الآداب
قسم اللغة العربية
dr.keyan@coart.uobaghdad.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

يُعنى هذا البحث بِجُهدِ عالمٍ من علماءِ العربيَّةِ غيرِ العربِ الذينَ أدلَوا دَلوَهُم في لُغةِ خَيرِ كُتُبِ الله، وهو بحثٌ مُخصَّصٌ لـرُدودِ الفراهيّ في الأساليبِ النَّحويَّةِ، يُوضّحُ جُرأَةَ أعجَميٍّ مُبدعٍ غَيرِ عربيّ الأَصلِ على نقدِ كثيرٍ من مقرَّراتِ المعجميّينَ والصَّرفيّينَ والنَّحويّينَ العربِ من المتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ على حدٍّ سواءٍ، وإدلائه دلوَهُ بقوَّةٍ وتمكُّنٍ لغويَّينِ كبيرَينِ، فصَلْتُ في هذا البحث رُدودَهُ في الأساليبِ عن رُدودِهِ في المسائلِ النحويّة؛ لأَنَّ الأساليبَ التي أورَدتُّ رُدودَ الفراهيّ عليها لَم تُختَصَّ بأبوابٍ مُستقلَّةٍ في مُصنَّفاتِ النحوِ القديمةِ المعروفةِ كما اختُصَّت مسائلُ النحوِ. وارتأيتُ البدءَ بمحورِ التقديم والتأخيرِ؛ لأنَّه لا ينطوي على نقصٍ أو زيادةٍ بل يتضمَّنُ كُلَّ عناصرِ التركيبِ لكن بتقديمٍ فيها وتأخيرٍ. ثُمَّ ثنَّيتُ بمحورِ الحذفِ والزيادةِ؛ لأنَّ أمثلتَهُ يكتنفها نقصٌ أو زيادةٌ ولم تَظَلَّ على حالتِها الأصليَّةِ. ثُمَّ ختَمْتُ بمحورِ القَسَمِ؛ لأنَّه أسلوبٌ لا يكونُ إلّا إنشائيًّا، في حين أنَّ المحورينِ الأوَّلينِ يُمكِنُ أن تأتيَ أمثلتُهُما خبريَّةً ويُمكنُ أن تأتيَ إنشائيَّةً، وما كانَ كذلكَ قُدِّمَ على ما لا يحتملُ إلّا الإنشائيَّةَ.

الكلمات المفتاحيّة: اللغوية، الردود، الاساليب، النحوية، الفراهي.

توطئة: سيرَةُ الفَراهيّ وآثارُهُ العلميَّة:

١. اسمُهُ ونَسَبُه:

هو عبد الحميد بن عبد الكريم بن قربان بن قنبر بن تاج عليّ، أبو أحمد، الأنصاريّ المعروف بحميد الدين الفَراهيّ، والفَراهيُّ نسبة إلى قريته التي كانت مسقط رأسه، واسمها فَريها. (الفراهيّ،١٣٤٩هـ، ٥-١٦)

٢. ولادَتُهُ ووَفاتُه:

وُلِدَ الفراهيُّ في صباح الأربعاء في السادس من جُمادى الآخِرَة سنة (١٢٨٠هـ)، في أُسرة كريمة معروفة بنسبها وعلمها ومكانتها الاجتماعية، ويعدُّ أهلها من أعيان المنطقة ووجهائها، ونشأ وترعرع في قرية فَريها من قرى أعظم كره في الإقليم الشمالي بالهند وهي

الآن ولاية أُترا براديش، وتُوفِّيَ سنة (١٣٤٩هـ) عن تسعةٍ وستِّين عامًا، ودُفِنَ في المدينة المذكورة آنفًا في مقبرة الفقراء. (الفراهيّ،١٣٤٩هـ، ١٦،١٧)

٣ .آثارُهُ العلميَّة:

للفراهيّ مؤلَّفاتٌ يُقارِبُ عددُها خمسينَ مؤلَّفًا، منها المخطوط، ومنها الذي حُقِّقَ وطُبِعَ. وقد تنوَّعَت مؤلَّفاته، فشملَت التفسير، وعلوم القرآن، واللغة، ودواوينَ شِعريَّة، ومن هذه المؤلفات: نِظامُ القُرآن وتأويلُ الفُرقانِ بالفُرقان، وتَعليقاتٌ في تَفسيرِ القُرآنِ الكَريم، ودلائلُ النِّظام، ومُفرَداتُ القرآن، وإمعان في أَقسامِ القرآن، والتَّكميل في أُصولِ التَّأويل، ورسائلُ في عُلومِ القرآن، وأساليبُ القرآن، وحُجَجُ القُرآن، وجمهرةُ البَلاغَة، وغيرها. (الفراهيّ،١٣٤٩هـ، ٣٨).

المحور الأوَّل

التَّقديمُ والتَّأخير

□ **المسألة الأُولى:** التَّقديم والتَّأخير في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ (فاطر: ٣٢) وغيره:

ردَّ الفراهيُّ على المفسّرينَ قولَهم في كثيرٍ من مواضع القرآن: هذا تقديمُ ما حقُّهُ التأخيرُ، إذ قال في باب الترتيب: "فاعلَم أنَّ الترتيبَ يكون على أنحاءٍ شتّى، والشيءُ يُقدَّم ويؤخَّر لوجوه، وليس أنَّ المقدَّم أفضلُ في كلِّ موضع، كما قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾. وترى المفسِّرينَ كثيرًا ... يقولون: هذا تقديمُ ما حقُّهُ التأخيرُ، وإنّي لا أُحِبُّ هذا القولَ، وكلُّ مَوضعٍ ذهبوا فيه إلى هذا القول لم أجِدْ أمرًا خلاف ما حقه..." (الفراهيّ، ١٤١١هـ،ص٤٩).

نلحظ هنا أنَّ الفراهيَّ يُشير إلى أنَّ الترتيب يكون بناءً على أسبابٍ متعددةٍ، وأنَّ الأفضلية لا تكون للمقدَّم في كل الحالات. ولعلَّ الفراهيَّ يُشير هنا إلى قول سيبويه الذي سار بين البلاغيين: "كأنَّهم إنَّما يقدِّمونَ الذي بَيانُهُ أهَمُّ لَهُم وهُم بِبَيانِهِ أعنَى، وإن كانا جَميعًا يُهِمّانِهِم ويَعنِيانِهِم" (سيبويه،١٩٨٨م،١/٣٤)، إذ فُهِمَ منه أنَّ تقديم الشيء لأفضليَّتِهِ، وهي قاعدةٌ لها ضوابط تتعلق بتحديد معنى الأهمِّيَّة وهو ما سنبيّنه لاحقًا. أمَّا علماء التفسير، فقد اختلفوا في التقديم والتأخير بشكل عامٍّ، فتنازعوا فيه، وانقسموا على قسمين:

- القسم الأول: الذين خالف قولُهُم قولَ الفراهيّ، إذ ذهبوا إلى جوازِ وقوعِه في القرآن، ومنهم ابن عباس ومجاهد وقتادة، إذ ذهبوا في تفسير قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا﴿قَيِّمًا﴾ (الكهف: ١-٢) إلى أنَّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا، وتقدير الكلام: أنزل على عبده الكتاب قيّمًا ولم يجعل له عوجًا) ابن أبي حاتم،

١٤١٩هـ،٧/٢٣٤٤)(السيوطي ، ٢٠٠٣م،٤٨٣/٩)(القيروانـي، ٢٠٠٨م، ٤٣١٨/٦).

وأورد الطّبريُّ عَنْ عِكْرِمَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾(ص:٢٦) قولـه:" هَـذَا مِـنَ التَّقْـدِيمِ وَالتَّـأْخِيرِ، يَقُـولُ: لَهُـمْ يَـوْمَ الْحِسَـابِ عَـذَابٌ شَـدِيدٌ بِمَـا نَسُـوا" (الطبري،٢٠٠٠م، ١٨٩/٢١).

ومن هؤلاء الأخفش، إذ ذهب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ ۚ واللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة:٣) إلى أنَّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا (الأخفش، ١٩٩٠م،٥٣٧/٢)(الطبري،٢٠٠٠م، ٢٣٠/٢٣)، أي أنَّ التقديرَ: فتحريرُ رقبةٍ لِما قالوا.

وقد ذكر عبد القاهر الجرجانيُّ أنَّهُ بابٌ كثيرُ الفوائد، جَمُّ المَحاسن، واسعُ التصرُّف، بعيدُ الغاية، فتجدُ سببَ أَن راقكَ ولطفَ عندك أن قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان) الجرجاني، ١٩٩٢م، ١٠٦/١) .

وقال الزركشيُّ:" هُوَ أَحَدُ أَسَالِيبِ الْبَلَاغَةِ، فَإِنَّهُمْ أَتَوْا بِهِ دَلَالَةً عَلَى تَمَكُّنِهِمْ فِي الْفَصَاحَةِ وَمَلَكَتِهِمْ فِي الْكَلَامِ وَانْقِيَادِهِ لَهُمْ، وَلَهُ فِي الْقُلُوبِ أَحْسَنُ مَوْقِعٍ وَأَعْذَبُ مَذَاقٍ" (الزركشي، ١٩٥٧م، ٣/٢٣٣)

- القسم الثاني: الذين وافق قولُهم قولَ الفراهيّ أو يُقارِبُهُ، إذ رأوا عدمَ وقوعِه في القرآن إلّا بحُجَّةٍ جليَّةٍ، ومنهم الطّبريُّ، إذ قال في موضعٍ من القرآن الكريم: "لا وجه لتقديم شيء من كتاب الله عن موضعه أو تأخيره عن مكانه إلا بحجّة واضحة" (الطبري،٢٠٠٠م، ٢٦٦/١٦). وإلى ذلك ذهب النحّاس قائلًا: "ولا يقع التقديم والتأخير إلّا بتوقيفٍ، أو دليلٍ قاطعٍ" (النَّحَّاس، ١٩٩٢م، ص(510. وقد ردَّ الدانيُّ(٤٤٤هـ) في موضعٍ على من قال إنَّ فيه تقديمًا، إذ قال:" وهذا خطأ؛ لأنَّ التقديم والتأخير مجازٌ، فلا يُستَعمل إلا بتوقيفٍ أو دليلٍ قاطعٍ" (أبو عمرو الداني، ٢٠٠١م،ص٦٤). وإلى ذلك ذهب الزمخشريُّ، إذ نعت (التقديم والتأخير) في موضعٍ بأنَّهُ من بِدَع التفاسير (الزمخشري، ١٤٠٧هـ ،٢/ ٥٠٥). ونجد عدم القول بالتقديم والتأخير أيضًا عند ابن عطيّة(٥٤٦هـ) (الأندلسي، ١٩٩٣م،٥/٢٧٤)، والرّازي (الرازي، ١٤٢٠هـ،١٢/٤٤٥)، وابن تيميّة (ابن تيميَّة، (١٩٩٥م)، ١٦/٢١٨)(الطيار، ١٤٢٣هـ، ٦/ ١٢٣).

وقال أبو حيان الأندلسي في معرض ردّه على من ادَّعى التقديم والتأخير في موضعٍ من القرآن الكريم:" وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ مِنْ ضَرُورَاتِ الشِّعْرِ، فَيُنَزَّهُ الْقُرْآنُ عَنْ ذَلِكَ" (الأندلسي، ١٤٢٠هـ،٢/٢٧٠) (الزركشي، ١٩٥٧م،٣/٢٣٣) ومن الذين قالوا بعدم التقديم والتأخير

أيضًا الألوسي (الألوسي، ١٤١٥هـ،١/٣٢٩)، وغيره (القرطبي، ١٩٦٤م،٣/٣٠٧) الشنقيطي،١٩٩٥م، ٦/١٩٠)

نتبيَّن مِمَّا سبق أنَّ الفراهيَّ مصيبٌ فيما ذهب إليه، إذ إنَّ الترتيب يكون لأسباب وغايات، قال السُّهيليُّ: "والمعاني تتقدَّم بأحد خمسة أشياء: إمّا بالزمان، وإمّا بالطبع، وإمّا بالرتبة، وإمّا بالسبب، وإمّا بالفضل والكمال. فإذا سبق معنًى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هي الأسباب الخمسة، أو بأكثرها، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق، وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك" (السُّهيلي، ١٩٩٢، ص٢٠٩).

وإن سأل سائل في ما يتعلَّقُ بقوله تعالى الذي ساقَهُ الفراهيُّ مثالًا لعدم اطِّرادِ القولِ بالتقديم للأفضليَّةِ، أي: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ (فاطر: ٣٢): لِمَ قدَّم الظّالمَ، ثُمَّ المقتصدَ، ثُمَّ السّابقَ بالخيرات؟ فإنَّ جوابه كما قال الزمخشريُّ: "للإيذان بكثرة الفاسقين وغلبتهم، وأنَّ المقتصدين قليلٌ بالإضافة إليهم، والسابقونَ أقلُّ من القليل" (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ٣/٦١٣)(حسين، ١٤١٢هـ،٥/٢٩٤٤)، وقيل: "لئلّا يقنط التائب من الرحمة، ولا يُعجَب المتطهّر بنفسه" (القرطبي، ١٩٦٤م،٣/٩١)، وذكر بعضهم أنَّ الله سبحانه وتعالى يُقَدِّمُ الشَّرَّ في مواضع؛ لِأَنَّ الِابْتِلَاءَ بِهِ أَكْثَرُ، وَلِأَنَّ الْعَرَبَ تُقَدِّمُ الْأَقَلَّ وَالْأَرْدَأَ، وَمِنْهُ: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ (الكهف: ٤٩)، و﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ (الأندلسي، ١٤٢٠هـ،٧/٤٢٨)(الثعالبي، ١٤١٨هـ،٤/٨٦).

نلحظ من ذلك أنَّ القول بالتقديم والتأخير خلافُ الأصل، قال الشنقيطيُّ(١٣٩٣هـ):" تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ ... وُجُوب الْحَمْلِ عَلَى بَقَاءِ التَّرْتِيبِ إِلَّا لِدَلِيلٍ"(الشنقيطي،١٩٩٥م، ٦/١٩٠). نتبيّن مِمّا سبق أنَّ الفراهيَّ رأى أنَّ الترتيب في اللغة يمكن أن يكون متنوّعًا، وأنَّ المقدَّم ليس بالضرورة الأفضلَ في كل الحالات، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾، وأشار إلى أنَّه ليس كلُّ ما جاء أوَّلًا هو الأفضلَ دائمًا.

والذي أخلُصُ إليه أنَّ مذهبَ عامَّةِ اللغويّينَ والمفسّرينَ ربَّما لا يكونُ بعيدًا عن مذهب الفراهيّ هنا؛ إذ إنَّ الكثيرَ مِمَّن رأوا التقديم والتأخيرَ في مواضعَ معيَّنَةٍ إنَّما اشترطوا الحُجَّةَ البيّنَةَ على ذلكَ، وإلّا فإنَّهُم لا يقولونَ بذلكَ. ثُمَّ إنَّ مُعظمَ القائلينَ بالتقديم والتأخيرِ لا يرونَ أنَّ التقديمَ إنَّما يكونُ للأفضليَّةِ دائمًا، بل يكونُ بحسبِ السياقِ ومقتضياتِهِ

المحور الثّاني

الحَذفُ والزّيادَة

١. الحَذف:

المسألة الأولى: حَذفُ الياءِ مُطلَقًا:

ردَّ الفراهيُّ قولَ سيبويه إنَّ حذف الياء يختصُّ بالشعر، إذ رأى الفراهيُّ أنَّ حذفَ الياء أمر شائع في الفواصل، وفي الشعر، وفي طيِّ الكلام، وأنَّ الأمرَ ليس كما قال سيبويه، واختارَ الفراهيُّ حذفَ الياءِ مِن (دِينِي) في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي﴾ (الزمر: ١٤)، مُمَثِّلًا له بقولِهِ تعالى: ﴿فَاتَّقُونِ﴾ (البقرة: ٤١)، وقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: ٦). بل إنَّ الفراهيَّ زاد على ذلك اختيارَهُ أن يقرأ قولَهُ تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ۞ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ (القيامة: ٢٦-٢٧): (التَّرَاقِ)، بحذفِ الياءِ مِن ﴿التَّرَاقِيَ﴾ مُحتَجًّا بِأَنَّ هذا كما نَحذِفُ الياءَ في اسمِ (العاصِ)، فَضلًا عن حَذفِ الياءِ القِياسِيِّ عَرَبِيَّةً مِن ﴿رَاقٍ﴾، ومِثلُهُ في القُرآنِ: ﴿وَاقٍ﴾(الرَّعد: ٣٤)، وقال إنّ هذه القراءة هي قراءة النبيّ (ص)، فقد روي أنَّهُ كان يقف على الآيات، ومَثَّلَ لذلك ايضا بِحَذفِ الياءِ في (يَعبُدونِ) و(يُطعِمونِ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ۞ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾(الذاريات: ٥٦-٥٧) (الفراهي، ٢٠١٠م،٢/ ١٦٠، و٤٠٢). فقد رأى الفراهيُّ أنَّ حذفَ اليَّاء أمرٌ شائع لا يختصُّ بالشعر فقط كما ذهب إليه سيبويه، بل هوَ شائعٌ في القرآن الكريم أيضًا، وذكر أنَّ ذلك قد روي عن النبيِّ محمد (ص)، وهو مُصيبٌ في ذلك؛ إذ وردَ حديثٌ عن أمِّ سلمة: أنَّها ذكرت قراءة رسول الله (ص): "﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ۞ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ۞ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ۞ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: ١-٤)، يُقَطِّعُ قِراءتَهُ آيةً آيةً" (السِّجِسْتاني، ٢٠٠٩م،٤٠٠١).

والحَقُّ أَنَّ في كلامِ الفَراهيِّ بعضَ التجَنِّي على سيبويه؛ إذ إنَّهُ لَم يَذكُرْ في (باب ما يَحتَمِلُ الشِّعر) إلّا أمثِلَةً لحذفِ الياءاتِ التي تُعرَفُ بالزَّوائدِ في علم القراءات، ولا يُرادُ بها ما كانَ زائدًا في البِنيَةِ، بل ما كانَ زائدًا في التِّلاوةِ على رَسمِ المُصحَفِ، فقد يكونُ أَصليًّا من بنيةِ الكلمةِ مثل (الدّاعِ) و(المُنادِ)، وقد يكونُ زائدًا عن بنيةِ الكلمة مثل (وَعِيدِ) و(نُذُرِ)، وأَمثِلَةُ بابِ الزَّوائدِ هذا دائرةٌ بينَ الحذفِ والإثباتِ على سَعَةٍ بينَ القُرّاءِ (القاضي، ١٩٩٢م، ص١٩٣).

والأَمثِلَةُ التي ساقَها سيبويه هي من الأَسماءِ المنتهيةِ بالياء حينَ تَكونُ مُضافَةً أَو مُعَرَّفَةً بِالأَلِفِ واللامِ ولا تَكونُ في حالَةِ نَصبٍ، كما في حَذفِها مِن (كَنَواحِ رِيشِ حَمامَةٍ) والأَصلُ: (كَنَواحِي رِيشِ حَمامَةٍ)، وحَذفِها مِن (الأَيْدِ) والأَصلُ: (الأَيدي)، وحَذفِها مِن (الغَوانِ)

والأَصلُ: (الغَوانِي) (سيبويه،١٩٨٨م،١/٢٧-٢٨)، فجَعَلَ ذلكَ كلَّهُ من بابِ الضَّرورةِ في الشِّعرِ، وهو مردودٌ عليهِ بِما ذُكِرَ آنِفًا في بابِ ياءاتِ الزَّوائدِ في القُرآنِ.

فإن قيلَ: إنَّ أمثلةَ سيبويه كُلَّها من الجموعِ وليسَ فيها مثالٌ واحدٌ للمفرَداتِ من الأسماءِ أَو المصادِرِ؛ فيُقالُ: إنَّ هذا مردودٌ بحَذفِ الياءِ في(الجَوابِ) في قولِه تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾ (سبأ: ١٣)، فـ(الجَوابِ) أَصلُها (الجَوابِي) جَمعُ (الجابِيَة) وهيَ الحَوضُ الضَّخمُ (ابن منظور،١٤١٤هـ،١٤/ ١٢٩) .

أمّا اختيارُ الفَراهيّ أن يقرَأَ: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِ﴾ (القيامة: ٢٦) فغَريبٌ؛ إذ لم يقرأ أحدٌ من القرُّاء لا في المُتَواتِرِ مِن القراءاتِ ولا في الآحادِ ولا في الشَّواذِّ (التَّرَاقِيَ) بحذف الياء، لا وصلًا ولا وقفًا (ابن جنّي، ١٩٩٩م،٢/٣٤٢) (المغربي،٢٠٠٧م، ٦٥٤)(ابن خالويه،٢٠٠٦م،٢ /٤١٧)(البنّاء، ٢٠٠٦م،ص٥٦٣). بَل نَصَّ سيبويه عَلى عَدَمِ جَوازِ حَذفِ الياءِ في هذهِ الحالَةِ، فقالَ: "وأَمّا في حال النصبِ فليسَ إلّا البيان، لأَنَّها ثابتةٌ في الوصلِ في ما ليسَت فيه أَلفٌ ولامٌ. ومع هذا أنَّه لمّا تحرَّكت الياءُ أشبَهَت غير المعتلّ، وذلك قولُكَ: رأيتُ القاضِيَ، وقالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾. وتقولُ: رَأَيتُ جَوارِيَ، لأَنَّها ثابتةٌ في الوصل متحرِّكةٌ" (سيبويه،١٩٨٨م،٤/ ١٨٣-١٨٤).

ويبدو أنَّ الفراهيَّ ليسَ أوَّلَ من انتقَدَ سيبويه على جَعلِهِ حَذفَ الياءِ في أمثال المواضعِ المذكورةِ من ضرورةِ الشِّعرِ، فقد سبَقَهُ إلى ذلكَ آخَرونَ كابن عصفور(٦٦٩هـ) الذي قالَ:" ومن النّاس من أنكرَ على سيبويه وغيره من النحويينَ جَعلَهُم حذفَ الياءِ من (الأَيدِ) وأمثاله من ضرورة الشِّعرِ، واستَدَلَّ على ذلك بأنَّه قد جاءَ في القرآن حذفُ الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ به عددٌ من القرّاء، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ المُهْتَدِ ...﴾)الكهف: ١٧)، وفي آيٍ غيرِها"، غيرَ أنَّ ابنَ عُصفورٍ دافَعَ عن سيبَوَيهِ والنحويينَ بقوله: "وهذا لا يَلزَمُ النحويينَ؛ لأنَّهُم إنَّما أرادوا [أَنَّ] مَن لُغَتُهُ إثباتُ الياءِ في (الأَيدي) وأمثاله قد يَحذفُها في الضرورة" (ابن عصفور، ١٩٨٠م،ص١٢١-١٢٢).

وقَبلَ ابن عصفورٍ دافَعَ شارحُ الكتاب أبو سعيدٍ السيرافيُّ(٣٦٨هـ) عن سيبويه أيضًا، فقال:" وأمّا حذفُ الياء مع الألف واللام، فإنَّ سيبويه قد ذكره في باب ضرورة الشاعر، فأنكرَهُ كثيرٌ من الناس وقالوا: قد جاء في القرآنِ بحذف الياء في غير رؤوس الآي ... وما جاءَ في القرآن وقرَأَتْ به القُرّاء لم يَدخُل مثلُهُ في ضرورة الشِّعر. والذي أرادَ سيبويه عندي غيرُ ما ذهبوا إليه؛ وذلك أنَّ حذف الياء ممّا ذكرنا يتكلَّم به بعض العرب، والأَكثرُ على إثباتِها ... فإنَّما أرادَ سيبويه أنَّ الذين لُغَتُهُم إثبات الياء يَحذفونها للضرورة تشبيهًا بالتنوين، إذ كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان" (السيرافي، ١٩٨٦م، ١/٢١٦).

أمّا حذفُ ياء (دِينِي)، فقد قال ابن الجزريّ(٨٣٣هـ) عنه:" وَفِيهَا مِنَ الْإِضَافَةِ يَاءٌ وَاحِدَةٌ: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾، فَتَحَهَا نَافِعٌ وَهِشَامٌ وَحَفْصٌ وَالْبَزِّيُّ، بِخِلَافٍ عَنْهُ، وَمِنَ الزَّوَائِدِ (دِينِ) أَثْبَتَهَا فِي الْحَالَيْنِ يَعْقُوبُ" (ابن الجزري، د.ت، 2/ 404).

وأمّا ما ورد في من حذف الياء في قوله تعالى:﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ۝ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ (الذاريات:٥٦-٥٧)، وبعدها، ففِيهَا مِنَ الزَّوَائِدِ ياءُ (لِيَعْبُدُونِ) وياءُ (يُطْعِمُونِ)، أَثْبَتَهُما فِي الْحَالَيْنِ يَعْقُوبُ (ابن الجزري، د.ت، 2/377).

وإذا عدنا إلى أُمَّات الكتب النحوية وكتب التفسير، فنجد أنَّ أصحابها قد وافقوا الفراهيّ وأقرّوا حذف الياء، إذ يرى النحويون أنَّه قد تُحذف من أبنية الفواصل القرآنية، والغرض اللفظي من هذا الحذف تحقيق التناسب الإيقاعي للفاصلة مع سوابقها ولواحقها، يقول الفراء:" وحذفها، أي (الياء) أحبُّ إليَّ لمشاكلتها رؤوس الآيات؛ لأنَّ العرب قد تحذف الياء، وتكتفي بكسر ما قبلها منها") الفراء، (د.ت)، ٣/٢٦٠) .

ويذكر الفرّاء أنَّه تعالى قال: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾، ولم يقل: (دِينِي)؛ لأنَّ الآيات بالنون، فحُذِفت الياء، كما قال: ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ ۝ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ (الشعراء: ٧٨-٧٩)) الفراء، (د.ت)، ٣/٢٩٧) ويقرب من ذلك ما ذهب إليه أبو عبيدة، إذ يرى أنَّ إطلاق الياء وحذفها جائز في (أُمّي)، في قوله تعالى: ﴿يَا ابْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ولا بِرَأْسِي﴾ (طه: ٩٤)؛ لأنَّ التركيب (ابن أُمّ)، ولأنَّهم جعلوا التَّركيب كالاسم الواحد لكثرة الاستعمال، كالأعداد المركبة، فأجروهما مجرى اسم واحد (أبو عبيدة، ١٣٨١هـ، ٢/ ٢٥). وبيَّنَ أبو جعفر النحاس أنَّه في ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ حُذِفت الياء من (دِينِي)؛ لأنَّه رأس آية، فحَسُن الحذف لتتفق الآيات (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، ٥/ ٣٠٢) .

وذهب الزّجاج إلى أنَّ حذف الياء جائز في الأسماء خاصة، ولا يجوز في الأفعال؛ لأن حذف الياء في الفعل دليل الجزم، وحذف الياء في الأسماء واقع إذا لم يكن مع الاسم الألف واللام، ثم ذكرَ أحبَّ ذلك إليه، وهو أن يُثبت الياء في الألف واللام (الزجاج، ١٩٨٨م، ٣/ ٢٢٣-٢٤٥).

ويُقوّي ذلك ما جاء به ابن كثير، إذ ذكر أنَّه قيلَ:﴿وَلِيَ دِينِ﴾، وَلَمْ يُقَلْ:(دِينِي)؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ بِالنُّونِ فَحُذِفَ الْيَاءُ، كَمَا قيلَ:﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾(الشُّعَرَاءِ:٧٨)، و﴿يَشْفِينِ﴾(الشُّعَرَاءِ: ٨٠) (ابن كثير،١٩٩٩م، ٨/٥٢٠) (القرطبي، ١٩٦٤م،٢/٢٢٩).وذكرَ ابن عاشور أنَّ الجمهور قرأ: ﴿دِينِ﴾ بدون ياء بعد النون، على أنَّ ياء المتكلم محذوفة؛ للتخفيف، مع بقاء الكسرة على النون، وقرأه يعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف. وقد كتبت هذه الكلمة في

المصحف بدون ياء؛ لأن الذي يثبت الياء مثل يعقوب يشبع الكسرة، إذ ليست الياء إلا مدة للكسرة، فعدم رسمها في الخط لا يقتضي إسقاطها في اللفظ (ابن عاشور، ١٩٨٤م، ٣١/ ٥٨٥).

ومِن غَريبِ ما رأيتُ في نَصِّ الفراهيّ أنَّهُ أقحَمَ قولَهُ تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ (القيامة: ٢٧)، في الياءات المحذوفة جوازًا، فمن المعلوم أنَّ حذفَ ياء المنقوص حذفٌ صرفيٌّ قِياسيٌّ (اسمٌ منقوصٌ)؛ لأنَّ هذا حَذفٌ واجبٌ، فلا يجوز أن نقول: وقيلَ من راقي، ولم يقرأ به أحدٌ من القرّاء (القاضي، ١٩٩٢م، 301) خلافًا لما ذكره من (دينِ)، و(يعبدونِ)، و(يُطعمونِ)، فالحذف الذي يتَحَدَّث عنهُ الفراهيُّ هو الحذفُ غير الواجب، بل هو الحذفُ المُستحسَن أو الجائز في التخفيف، فهذا ليسَ مِمّا يَقول.

□ **المسألةُ الثّانية:** الحذفُ في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ (الاسراء: ١٤) :

ردَّ الفراهيّ اعتقادَ أنَّ قوله تعالى :﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ من الحذف، ورَجَّحَ أنَّهُ التفاتٌ، وذكَرَ أنَّ هناك نوعًا من الالتفات يُوهِمُ أنَّهُ حَذفٌ، لكنه التفاتٌ، كقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ (الاسراء: ١٣-١٤)، فكلمة (اقرَأ) من الالتفات، ولم يُحذَفْ قبلَها: (قِيلَ له)؛ وأيضًا قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ﴾ يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا﴾ هَٰذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ أَفَسِحْرٌ هَٰذَا أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ (الطور: ١١-١٥)؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الطور: ١٨-١٩)(الفراهيّ، ١٤١١هـ،ص٢١، و٢٨-٢٩).

نفهم مِمَّا تقدَّم أنَّ الفراهيَّ يرى وجودَ نوعٍ من الالتفات في القرآن الكريم يُوهِمُ الحذف، ولكنَّه في الواقع يُعَدُّ من الالتفات، كما في الأمثلة التي ساقَها، والتي تُظهِر أنَّ الالتفات في القرآن الكريم يمكن أن يكون حاضرًا دون تقديرِ محذوفٍ، مِمَّا يبرز وجهًا من وجوهِ البيان والبلاغة في اللغة العربية.

والمقصودُ بالالتفات:" نَقْلُ الكَلَامِ مِنْ أُسلُوبٍ إِلَى أُسلُوبٍ آخَرَ تَطْرِيَةً وَاسْتِدْرَارًا لِلسَّامِعِ وَتَجْدِيدًا لِنَشَاطِهِ وَصِيَانَةً لِخَاطِرِهِ مِنَ الْمَلَالِ وَالضَّجَرِ بِدَوَامِ الْأُسْلُوبِ الْوَاحِدِ عَلَى سَمْعِهِ" (الزركشي، ١٩٥٧م، ٣/٣١٤). ولفهم العَلاقة بين حذف فعل القول والالتفات، نستذكرُ النصوصَ التي يجري فيها تحوُّلٌ في الخطاب، وهي على ثلاثة أقسام:

- القسم الأوَّل: ما يتعيَّن أن يكون التحوُّل فيه من قبيل حذف فعل القول ولا يحتمل غيره، وبتقدير فعلِ قولٍ ينسجمُ الكلامُ ويتَّضح رابطُ المَقول الذي يتحدَّد بوضوحٍ، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ (البقرة: ١٢٧)،

والتقدير: يقولانِ، أَو قائلَيْنِ: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا،وقولُهُ: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ في محلِّ نَصْبٍ بإضمار القولِ (الحلبي، شهاب الدين، (د.ت)، ٢/١١٤). ومنه أيضًا قوله تعالى:﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٠٦)، والتقدير: فيُقالُ لهم: أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؟ وَحَسُنَ الْحَذْفُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ فِي التَّنْزِيلِ كَثِيرٌ (الطبري،٢٠٠٠م، 7/93 (الزجاج، ١٩٨٨م، ١/٤٥٤))الرازي، ١٤٢٠هـ،٨/٣١٩).ومنه كذلكَ، كما قال الفرّاءُ، قولُهُ تعالى:"﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾(الأنعام: ٩٣)، معناه: يقولون: أَخرِجوا،... وهو كثيرٌ، فقِسْ بهذا ما ورد عليك"(الفراء، (د.ت)، ١/٨١) (الطبري،٢٠٠٠م،٣/٦٤) (الزجاج، ١٩٨٨م،١/٢٠٨) (الرازي، ١٤٢٠هـ،٤/٤٤)(الألوسي ، ١٤١٥هـ، ١/٣٨٤).

- القسم الثاني: ما يتعيَّنُ أن يكونَ من الالتفاتِ ولا تقديرَ له غير ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ (فاطر: ٢٧)، والتقديرُ للأصل: أنزَلَ فأَخرَجَ، فالتفتَ من الغائب الى المتكلّم (الزمخشري، ١٤٠٧هـ ، ٣/٦٨)) الرازي، ١٤٢٠هـ،٢٢/٦١((الأندلسي ، ١٤٢٠هـ،٢٨-٢٩/٩) ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ۞ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ۞ وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يس:٢٠-٢٢) (الألوسي ، ١٤١٥هـ، ١١/٣٩٨)، فالأصل: وما لَكُم لا تَعبدونَ الذي فطرَكُم، فالتفَتَ من (مَن) الخِطابِ إلى التكلُّم. والمُلاحظةُ المسجَّلةُ هنا أنَّ الضمير المتحوَّلَ إليه يعودُ على صاحب القصَّةِ في الجملة المتحوَّل عنها، وبتغييرٍ يسيرٍ للضمير يعود الكلامُ إلى أصله. قال الرَّازيُّ:" وَفِي الْعُدُولِ عَنْ مُخَاطَبَةِ الْقَوْمِ إِلَى حَالِ نَفْسِهِ حِكْمَةٌ وَلَطِيفَةٌ: وهي أنَّه لو قال: ما لَكُم لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ، لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيَانِ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وما لِيَ﴾؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: وَما لِيَ، وَأَحَدٌ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ حَالُ نَفْسِهِ، عَلِمَ كُلُّ أَحَدٍ أَنَّهُ لَا يَطْلُبُ الْعِلَّةَ وَبَيَانَهَا مِنْ أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِحَالِ نَفْسِهِ، فَهُوَ يُبَيِّنُ عَدَمَ الْمَانِعِ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ: مَا لَكُمْ، جَازَ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ أَنَّهُ يَطْلُبُ بَيَانَ الْعِلَّةِ لِكَوْنِ غَيْرِهِ أَعْلَمَ بِحَالِ نَفْسِهِ. فَإِنْ قِيلَ: قَالَ اللَّهُ: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ (نوح: ١٣)، نَقُولُ: الْقَائِلُ هُنَاكَ غَيْرُ مَدْعُوٍّ، وَإِنَّمَا هُوَ داعٍ، وهاهنا الرَّجُلُ مَدْعُوٌّ إِلَى الْإِيمَانِ، فَقَالَ: وَمَا لِيَ لا أعبد وقد طلب مني ذلك؟" (الرازي، ١٤٢٠هـ،٢٦/٢٦٤) (الأندلسي ، ١٤٢٠هـ،٢٨-٢٩/٩)؛ لذا أَبْرَزَهُ فِي صُورَةِ نُصْحِهِ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ يُرِيدُ نُصْحَهُمْ لِيَتَلَطَّفَ بِهِمْ (الأندلسي ، ١٤٢٠هـ،٥٦/٩) .
- القسمُ الثالث: ما يَحتَمِلُ التقديرَين، أي حَذفَ فعلِ القَولِ والالتفاتَ، وذلك مثلُ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥)، إذ

يُحتَمَلُ أن يكونَ الأصلُ: وقُلْنا اتَّخِذُوا، عَلى حذفِ فعلِ القول، ويُحتَمَلُ التحوُّلُ من الغَيبةِ إلى الخطابِ، وأن يكونَ الأصلُ: واتَّخَذُوا، فجَرى العطفُ بالإنشاء في فِعلِ الأمرِ معَ الالتفاتِ في الضمير للتنبيهِ على علوِّ مقام هذه الشعيرةِ.

فمن هذا القسم الثالثِ المُحتَمِلِ لحذفِ فعلِ القولِ وللالتفاتِ كلَيهما قولُهُ تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ۝ اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ (الإسراء: ١٣-١٤)، إذ يمكن أن نُقَدِّرَ الأَصلَ: قائلِينَ لهُ: اقْرَأْ، فيكون حذفًا للقولِ، ويمكن أن نُقَدِّرَ الأصلَ: يَلقاهُ مَنشورًا فيَقرَأُ كِتابَهُ، لكنَّه التفَتَ من الغَيبةِ إلى الخطاب.

وهذا التقديرُ الأخيرُ هو الذي رجَّحَه الفراهيُّ، لكن من غير بيانِ علَّة الترجيح، وقد تكونُ العلَّةُ أنَّه يرى أنْ لا مُسَوِّغَ لادِّعاء الحذفِ والتقديرِ ما دامَ بالإمكانِ التَّوجيه بحسب الالتفاتِ ومُعطَياتِهِ، فمعلومٌ أنَّ اجتنابَ تقدير محذوفٍ أَوْلى من تقديرِهِ ما أمكنَ، وأغلبُ الظنِّ أن ذلكَ هوَ الرَّاجحُ.

- المسألة الثّالثة: تقديرُ محذوفٍ في قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(المائدة: ٤٠): ردّ الفراهيُّ على عبد القادر الدّهلويّ تقديرَ محذوفٍ في قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة: ٤٠)، إذ ذكر الفراهي أنَّ الدّهلويَّ قال: إنَّ الله تعالى يُعذِّب عذابا عظيما على إثم صغير إن شاء، فلا اعتراضَ عليه. فرأى الفراهيُّ أنَّ هذا تأويلٌ باطلٌ؛ فإنَّ المُراد من الآية: أنَّ الله تعالى يعذِّب الظالمين ويتوب على التائبين فهو المالك على الإطلاق، فكما يعذب بقدرته، فكذلك يغفر بقدرته، وهذا تأويلٌ موافقٌ لنظم الكلام، فإنَّ الله تعالى ذكرَ قبل هذه الآية عذاب السارق والمغفرة له إن تاب وأصلح، وهذا هو إطلاق المشيئة، ولا شكَّ في أنَّه لا اعتراضَ عليه في ما يفعل، ولكنَّه لا يفعل غير الحقّ والقسط (الفراهيّ ، ١٣٨٨هـ، ص٧٠).

وخلاصة الرَّأي الذي عرضه الفراهي هو رفض تأويل عبد القادر الدهلويّ للآية القرآنية المذكورة، إذ عدَّ الفراهيُّ تأويلَه باطلًا، ورأى أنَّ المقصود من الآية: أنَّ الله يعذِّب الظالمين ويتوب على التائبين، مؤكِّدًا إطلاق مشيئة الله في ذلك، وذهبَ الفراهيُّ إلى أنَّ تأويلَ الدهلويّ يُغَيِّبُ الحكمةَ الإلهيَّةَ بالتعذيب الكبيرِ على الذنبِ الصغير، في حين أنَّ الله لا يفعل إلا الحقَّ والقسط. والذي رأيتُهُ أنَّ من ذهب قولُهم بخلاف قول الفراهيّ هُم أقلُّ القليل من العلماء الذين رأوا أنَّ الله تعالى يُعذِّب عذابا عظيما على إثم صغير إن شاء، فلا اعتراض عليه، ومنهم ابن عبّاس، إذ ذكرَ أنّهُ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ عَلَى الْكَبِيرَةِ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (القشيري ،(د.ت)، ٤٢٣/١)(الراغب الأصفهاني،

١٩٩٩م،٣٤٩/٤)(السمعاني، ١٩٩٧م، ٣٧/٢)(البغوي، ١٤٢٠هـ، ٥٠/٢)(ابن عادل، ١٩٩٨م، ٣٣٣/٧)، ومثلُ ذلكَ عندَ الضّحّاك(١٠٥هـ) (النيسابوري، ١٩٩٤م، ١٨٥/٢).

أمَّا من وافقَ قولُهُم قولَ الفراهيّ وقارَبَه، فهؤلاء ذهبوا إلى أنَّ الله سبحانه وتعالى يُعذِّب الظالمين ويتوب على التائبين. ومن هؤلاء السُّدِّيُّ(١٢٧هـ) وَالْكَلْبِيُّ (١٤٦هـ)، إذ ذهبا إلى أَنَّ اللهَ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ مَنْ مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يشاء مَنْ تَابَ مِنْ كُفْرِهِ (البغوي، ١٤٢٠هـ، ٥٠/٢).

وقال محمَّد حسين الذهبيّ(١٣٩٨هـ):" يغفر لمن يشاء الغفرانَ له بأن يوفقه للتوبة، ويُعذِّب مَن يشاء تعذيبه بأن لا يوفِّقه، وليس من الحكمة أن يُعذِّب المطيع الموفي، وليس منها أن يرحم العاصي المُصِّر، وقد انتفى الله من أن يكون ظالمًا" (الذهبي ،د.ت، ٢٤٠/٢).

ويرى السعديُّ أنَّهم دائرون بين مغفرته وتعذيبه؛ فيغفر لمن يشاء بأن يهديه للإسلام فيغفر شركه ويمنُّ عليه بترك العصيان فيغفر له ذنبه، ويعذب من يشاء بأن يَكِلَه إلى نفسه الجاهلة الظالمة المقتضية لعمل الشر فيعمل الشر ويعذبه على ذلك، ثم ختم الآية باسمين كريمين دالين على سعة رحمته وعموم مغفرته وسعة إحسانه. فالآية فيها الإخبار عن حالة الخَلق وأنَّ منهم مَن يغفر الله له ومنهم من يعذبه، فلم يختمها باسمَينِ أحدهما دالٌّ على الرحمة والثاني دالٌّ على النقمة، بل ختمها باسمَينِ كلاهُما يدلُّ على الرحمة، فله تعالى رحمة وإحسان سيرحم بها عباده لا تخطر ببال بشر، ولا يدرك لها وصف (السَّعدي، ٢٠٠٠م، ص١٤٦).

وبناءً على كُلِّ ما سبق، يتبيَّن لي أنَّ رأي الفراهيّ في أنَّ المقصود من الآية هو أنَّ الله يعذب الظالمين ويتوب على التائبين هو الأرجحُ؛ لأنَّ الله لا يُعذِّب المطيع المؤمن ويرحم العاصي المُصِّر، بل يغفر لمن يشاء بأن يهديه للإسلام أو يمنَّ عليه بترك العصيان، ويعذب من يشاء بألّا يوفِّقه، بحسب مشيئته ورحمته، وهذا ينسجم مع الرحمة الإلهيَّة العامَّة.

٢. الزِّيادَة:

- المسألة الأُولى: زيادةُ (لا) في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (الحديد: ٢٩):

ردَّ الفراهيُّ زيادةَ (لا) في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾، فذكر أنَّ (لا) ليست بزائدة، والسِّرُّ في (أَن)، إذ إنَّها بيانٌ لما لم يُذكَر وعِوَضٌ عنه كأنَّهُ قيل: (لئلّا يعلمَ أهلُ الكتاب أنَّ فضلَ الله بأيديهم، كلّا إنَّهم لا يقدرون على شيءٍ من فضل الله). ومثالُ (أن)

هذه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ۞ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾(آل عمران: ٧٣-٧٤)، فهذا نظيرُه وتفسيرُه، وقد جاء هذا المعنى في مواضع (الفراهي، ١٤١١هـ،ص٩).

وقال في موضع ثانٍ:" وعندي: المعنى ما يُفهَم من القول المشهور، ولكن لا أجعل (لا) زائدةً. وبيانُهُ أنَّ المنفيَّ ربَّما ينوب عن المُثبَت، كقوله: ﴿لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (الشورى: ٤٠)، أي: يُبغِضُهُم؛ ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ (الحديد: ٢٩)، معناهُ: يبطل عِلمُهُم الأوَّل، ثُمَّ بيَّنَ ما يَنتُجُ من بُطلانِ هذا العلم الذي لهم من قبلُ، فيحصلُ لهم عِلمٌ آخَرُ، فإنَّ العِلمَ يَبطُلُ بالعِلم. وهذا التأويلُ يَقرُبُ إلى الفَهمِ ... ومِثالُ هذه (أَن) في قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ﴾ (الأنعام: ١٥١)، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ (طه: ٩٢-٩٣)" (الفراهي، ٢٠١٠م،٢/٣٣٠-٣٣١).

وقال في موضعٍ ثالثٍ: "قد أشكلَ هذا النفيُ على الناس، فذهبوا إلى أنَّ (لا) هاهنا زائدة، وهذا اضطرارُهم. وأرى أنَّ أهل الكتاب لو علموا أنَّهم لا يقدرون على شيءٍ من فضل الله لَما حسَدوا ولَما سَخِطوا على ما فضَّلَ اللهُ به هذه الأُمَّة، فالله تعالى يُؤتيهم كِفلَينِ. ويَنتُجُ من ذلك زيادةُ سخطِهم وزيادةُ جهلِهم بأنَّ الفضل بيد الله، وهكذا جاء في الحديث والإنجيل" (الفراهي، ٢٠١٠م، ٢/ ٣٣٢).

نلحظ أنَّ الفراهيَّ ذهبَ إلى أنَّ كلمة (لا) في الآية المذكورة غيرُ زائدةٍ، ورأى أنَّ السرَّ في استعمال (أَن) للتوضيح والتبيين لِما لم يُذكَر، وأوضَحَ ذلك بآياتٍ أُخرى في القرآن الكريم، وأشار أيضًا إلى أنَّ (لا) قد تأتي قبل الفعل لإثبات ضدِّه، مِمّا يجعل المعنى في الآيةِ المَعنِيَّةِ ينحصرُ في عَجزِ أهل الكتاب عن عِلمِ مَدى فضل الله. والذي رأيته أنَّ العلماء قد اختلفوا في زيادة (لا) من عدمها في الآية، وانقسموا على قسمين:

القسم الأول: هم القائلون بالزيادة، ومفهومَ الزيادةِ عندهم: أنْ يكونَ دخولُ الاسمِ أو الفعلِ أو الحرفِ وخروجُهُ سواءً من حيثِ المعنى، فهوَ لا يُفيدُ إلّا التوكيدَ، قال الزركشيُّ: "وَمَعْنَى كَوْنِهِ زَائِدًا أَنَّ أَصْلَ الْمَعْنَى حَاصِلٌ بِدُونِهِ دُونَ التَّأْكِيدِ، فَبِوُجُودِهِ حَصَلَ فَائِدَةُ التَّأْكِيدِ، وَالْوَاضِعُ الْحَكِيمُ لَا يَضَعُ الشَّيْءَ إِلَّا لِفَائِدَةٍ" (الزركشي، ١٩٥٧م، ٣/ ٧٤). قال سيبويه عن كلمة (ما): "وتكون بمنزلة (ليسَ) في المعنى ... وتكون توكيدًا لَغْوًا، وذلك قولُك: مَتى ما تَأتِني آتِكَ، وقولُك: غَضِبْتَ مِن غَيرِ ما جُرْمٍ، وقالَ الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ (النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٣)، وهي لَغْوٌ في أنَّها لم تُحْدِثْ إذ جاءَتْ شَيئًا لم يكُنْ قَبلَ أن تَجيءَ من العملِ، وهي توكيدٌ للكلام" (سيبويه، ١٩٨٨م،٤ / ٢٢١). وقالَ الزجّاج: "اللغو في

كلام العرب ما اطُّرِح ولم يُعقَد عليه أمر، ويسمّى ما ليس معتدًّا به وإن كان موجودًا لَغوًا" (الزجاج، ١٩٨٨م، ٢١/٢). وعقدَ ابن السرّاج باب (الزيادة والإلغاء)، ذكر فيه أنَّ الإلغاء إنَّما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مِمَّا يُعرَب، وأنَّها متى أُسقِطَت من الكلام لم يختلَّ الكلام، إنَّما يأتي ما يُلغى من الكلام تأكيدًا أو تبيينًا (ابن السَّراج، (د.ت)، ٢٥٧/٢، و٢٥٩/٢).

ومن ذلك قولُهُم (الزجاج، ١٩٨٨م، ٣٧٤/١، و١٣٧/٣)(المبرّد،(د.ت)،**17 /1**): إنَّ (لا) في قوله تعالى :﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ...﴾ (الحديد : ٢٩)، زائدة، وإنَّ التقدير: ليعلمَ أهلُ الكتاب. وذهب إلى زيادتها الزَّجّاج، إذ رأى حذفَ (لا)، وهي حرف جاءَ لمعنى النفي، وأنَّ (لا) تدخل في الكلام مَؤكدةً، وأنَّها لغوٌ، كقوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾ (الحديد: ٢٩) (الزجاج، ١٩٨٨م، ١٣٧/٢). وقال بزيادتها الزمخشريُّ، إذ رأى أنَّ (لا) هنا مزيدةٌ، والمعنى: لتوضيح عجز أهل الكتاب عن عِلمِ فضل الله (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ٤٨٣/٤).

- القسم الثاني: هم الذين لا يَرتضون القول بالزيادة ويمنعونه. ومن هؤلاء الرّازيُّ، إذ رأى أنَّ من قال بالزيادة قد افتقر إلى حذف شيءٍ موجودٍ، ومن المعلوم أنَّ الإضمار أولى من الحذف؛ لأنَّ الكلام إذا افتقر إلى الإضمار لم يُوهِم ظاهره باطلًا أصلًا، بِخلاف افتقاره إلى الحذف وإيهام ظاهره للباطل، فعَلِمْنا أنَّ هذا القول أَولى، وهو عدم زيادة (لا) (الرازي، ١٤٢٠هـ،٢٩/ ٢٤٨).

ومن العلماء من رفض القول بالزيادة وتحدَّث عنه مفصَّلًا، وردَّ على المؤيّدين قولهم، ومنهم فضل حسن عباس(٢٠١١م)، إذ رأى أنَّها غير زائدةٍ، وأنَّ الضمير في قوله: (لا يَقدِرُونَ) عائد إلى الرسول وأصحابه، والتقدير: لئلّا يَعلمَ أهلُ الكتاب أنَّ النبيَّ والمؤمنينَ لا يقدرون على شيءٍ من فضل الله، وأنَّهم إذا لم يَعلَموا أنَّهُم لا يَقدرون عليه فقد عَلِموا أنَّهم يقدرون عليه، ثم ذكر: ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ﴾، أي: ولِيعلموا أنَّ الفضل بيد الله، فيُصبِح التقدير: إنّا فعَلنا كذا وكذا لئلّا يعتقدَ أهلُ الكتاب أنَّهم يَقدرونَ على حصر فضل الله وإحسانه في أقوامٍ معيَّنينَ، وليعتقدوا أنَّ الفضل بيد الله (عباس، ١٩٨٩م،ص٢٤٠).

وباختصارٍ، الآراءُ الموافقةُ لرأي الفراهيّ تؤكِّد عدم زيادة (لا) واتِّضاح معناها في السياق، في حين أنَّ الآراء المخالفة لرأي الفراهيّ ترى أنَّ حذف (لا) مقبولٌ وتفسِّرها على أنَّها مؤكِّدةٌ في الكلام. والذي يبدو لي أنَّ رأي الفراهيّ ومُوافِقِيهِ أرجحُ، إذ قدَّموا تحليلًا مفصَّلًا للمعنى واستشهدوا بآياتٍ توضح فكرتهم، ومن ثَمَّ يمكنُ القول إنَّ رأي الفراهيّ هو الرّاجح مع التعليلات المقدَّمة.

□ المسألة الثانية: زيادةُ (لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ (الواقعة: ٧٥): ردَّ الفراهيُّ على من قال بزيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾، إذ رأى أنَّ (لا) منفصلةٌ، أي: باطلٌ ما يَحسَبُ الإنسانُ، وأنَّ القولَ بزيادة (لا) سخيفٌ جدًّا، وبأنَّها متَّصلةٌ سقيمٌ؛ لضعف المعنى، ولتصريح القرآن بخلافه، إذ جاء مباشرةً بعدَ قولِهِ تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾(الواقعة: ٧٦)، وأنَّ انفصال (لا) قبل القسم كانفصال (كلّا) قبلَه، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ (المدَّثِّر: ٣٢)، وتكرارها كتكرارها، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تعْلَمُونَ﴾ (التكاثر: ٣-٤)، وأنَّ هذا الأسلوب شائع في كلامهم إذا أرادوا شدَّة الإنكار لظنٍّ سابقٍ، لأنَّ في تقديم (لا) دلالةً على أنَّ الكلام جوابٌ وردٌّ لما قيل من قبلُ، وعلى أنَّ الإنكار: يحتمل مُكثًا، فإنَّ القَسَم عادته الابتداء، وإنَّما قُدِّمَت عليه كلمةُ الإنكار لشدَّة الاعتناء به، وأنَّ القَسَم على الأكثر تأكيدٌ لإثباتٍ، فإذا كان الإنكار حَسُنَ أن يُصَدَّرَ الكلامُ بالنَّفي، ولذلك قالوا: لا والله، وإن قيلَ: والله لا، كان ضعيفًا (الفراهيّ، ٢٠١٢م،ص٥٣٦)(الفراهي، ١٣٤٩هـ،ص٣٣) (الفراهي ، ١٤١١هـ،ص٩).

وذكر في موضعٍ آخَرَ أيضًا أنَّ (لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ منفصلةٌ عن (أُقسِمُ)، فإنَّ بعدَها: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (الواقعة: ٧٦)، فلو كان النفيُ على القَسَم لَما قال: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ﴾، وأنَّ النفيَ على إنكارهم القرآن وتكذيب القرآن والقيامة شيء واحد، فإنَّ أهمَّ شيء جاء القرآن به في أول الأمر تصديق البعث والجزاء كما جاء في كثير من الآيات (الفراهي ،٢٠١٠م،٢/ ٣١٦).

وخلاصةُ قول الفراهيّ أنَّ القولَ بزيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ غير مُجدٍ، وأنَّ النفي المنفصل يكشفُ عن الباطل الذي يعتقده الإنسان، ورأى أنَّ القَسَم في القرآن الكريم يأتي قاطعًا ومُؤكِّدًا، ومِن ثَمَّ فإنَّ النفي يُسهِم في توضيح الإنكار وتأكيده، وأنَّ هذا النهج يُناسب تقديمَ (لا) تعبيرًا عن الإنكار الشديد، إذ يُعدُّ الكلام بالنفي وتوجيه النفي للقسم دليلًا على الاهتمام الشديد بالموضوع. والذي رأيته أنَّ النحويين والمفسرين اختلفوا في (لا) هنا، وانقسموا على عدّة أقسام:

- القسم الأول: هُم القائلون بالزيادة، إذ استُشهِدَ بِقولِهِ تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾(القيامة:١) على أنَّ كلمةَ (لا) هنا زائدةٌ، والتَّقديرُ: أُقسِمُ بِيَومِ القِيامةِ. وهذا أحَدُ ثلاثةِ أقوالٍ يَذكُرُها المفَسِّرونَ في هذه الآيةِ وأُختِها في قولُهُ تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (البلد: ١)، وقد ذهب هؤلاء إلى أنَّها مزيدة للتأكيد، إذ قال الأخفش في تكرار (لا) في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ﴾: "قد يجوزُ؛ لأنَّك تقول: (لا يَسْتَوِي عبدُ اللهِ

وَلاَ زَيْدٌ)، اذا أردت: (لا يَسْتَوِي عبدُ اللهِ وَزَيْدٌ)؛ لأنَّهما جميعًا لا يستويان. وان شئت قلتَ إنَّ الثانية زائدةٌ، تريد: لا يَسْتَوِي عبدُ اللهِ وَزَيْدٌ، فزيدَت (لا) توكيدًا، كما قال: ﴿لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْـلُ الْكِتَـابِ﴾، أي: لأن يعلـم، وكمـا قـال: ﴿لاَ أُقْسِـمُ بِيَـوْمِ الْقِيَامَـةِ﴾" (الأخفـش، ١٩٩٠م،٢/٥٠٨).

ومنهم الزجّاج، إذ رأى أنَّ دخول (لا) توكيدًا يتماشى مع استعمالها في القرآن لتوكيد القَسَم، وذَكَرَ أنَّ حذفَ (لا)، وهي حرفٌ جاءَ لمعنى النفي، لا يجوز، ولكنَّ (لا) تدخل في الكلام مُؤكِّدةً، وهي لَغوٌ كقوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾(الحديد: ٢٩) (الزجاج، ١٩٨٨م، ٢/١٣٧).

وذكرَ أبو جعفر النحّاس أنَّ في (لا) ثلاثة أقوال: "قال الأخفش: تكون صلةً، فهذا قول. وقيلَ: هي بمعنى (ألا)، ذكره أيضا الأخفش. والقول الثالث قول أهل التأويل، روى الحسن (الطبري،٢٠٠٠م، ٣٠/١٩٥) عن مجاهد قال: (لا) ردٌّ لكلامهم، ثم ابتدأَ:﴿أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ﴾ (النَّحَّاس،١٤٢١هـ، ٥/١٤١). ومن الذين قالوا بالزيادة الألوسي، إذ رأى أنَّ (لا) في﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ مزيدة للتأكيد كزيادتها في قوله تعالى:﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ﴾(الحديد: ٢٩) (الألوسي،١٤١٥هـ، ١٤/١٥١).

- القسم الثاني :هم الذين ذهبوا إلى أنَّ (لا) غيرُ زائدةٍ، وإنَّما هي أصليَّةٌ نافيةٌ على بابِها. ثُمَّ اختَلَفَ أصحابُ هذا القولِ بعدَ ذلكَ؛ فمِنهم مَن ذَهَبَ إلى أنَّها نافيةٌ لِكلامٍ محذوفٍ تَقَدَّمَ، فكأنَّه قيلَ: لا، ليسَ الأمرُ كما زَعَمْتُم (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ٦/٢٦٦)(ابن هشام ،١٩٨٥م، ١/٤٨٢). وقيلَ: إنَّهُ لا يُسَلَّمُ هذا الاختِيارُ لأصحابِهِ؛ لاقتِضائِهِ مَحذوفًا لا دَليلَ عليه، وهو خِلافُ الأصلِ، فَلا يُفَرُّ مِن محذورٍ إلى آخَرَ (عباس، ١٩٨٩م، ص٢٤٣).

وذَهَبَ آخَرونَ إلى أنَّها نافيةٌ لِلقَسَمِ، وهو اختِيارُ الزَّمَخْشَرِيِّ الَّذي قالَ:" والمعنى في ذلك أنَّه لا يُقسِمُ بالشَّيءِ إلاّ إعظامًا له، يَدُلُّكَ عليه قولُهُ تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (الواقعة: ٧٥–٧٦)، فكأنَّه بإدخالِ حَرفِ النَّفي يقولُ: إنَّ إعظامي له بإقسامي بِهِ كَلا إعظامٍ، يعني أنَّه يَستأهِلُ فوقَ ذلك" (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ٦/٢٦٦)(ابن هشام ،١٩٨٥م، ١/٤٨٢). وقد قال سيبويه من قَبلُ:" واعلم أنَّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك واللهِ، وذلك قولك: أقسم لأفعلنَّ، وأشهد لأفعلنَّ، وأقسمت باللهِ عليك لتفعلنَّ، وإذا حلفت على فعلٍ منفيٍّ لم تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: واللهِ لا أفعل. وقد يجوز لك وهو من كلام العرب أن

تحذف لا وأنت تريد معناها، وذلك قولك: واللَّه أفعل ذلك أبداً، تريد: واللَّه لا أفعل ذلك أبداً" (سيوبه، ١٩٨٨م، ٣/١٠٥).

- القسم الثّالِثُ :الذين ذهبوا إلى أنَّ (لا) هنا ليسَتْ نافيةً ولا زائدةً، وإنَّما هي لامٌ أُشبِعَتْ فَتحَتُها فتولَّدَتْ مِنها ألِفٌ، وأنَّهُ يَشهَدُ لِهذا القولِ القِراءةُ السَّبعيَّةُ: (لَأُقْسِمُ) (أبو بكر، ١٤٠٠هـ، ص٦٦١) (بن عليمون، ١٩٩٤م،٢/٧٤٢) (ابن الجزري، د.ت، ٢/٢٨٢).

ثُمَّ رَجَّحَ قومٌ، مِنهم الزَّمَخْشَرِيُّ،" أنَّ اللامَ لِلابتداءِ، و(أُقسِمُ) خبرُ مبتدأ محذوفٍ، معناهُ: لَأَنا أُقسِمُ" (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ٦/٢٦٦)، وذهبَ آخَرونَ، مِنهم أبو البَرَكاتِ الأنباريُّ، إلى أنَّها(لامُ القَسَمِ)، وقد جاءَ عنهم حَذفُ النُّونِ معَ وُجودِ اللامِ، والأكثرُ في كلامِهم ثُبوتُ النُّونِ معَ اللامِ، وقيلَ: إنَّما حُذِفَتِ النُّونُ لأنَّه جعَلَهُ حالًا، والنُّونُ تَنقُلُ الفِعلَ مِن الحالِ إلى الاستقبالِ" (بن الأنباري، ١٩٨٠م ، ٢/٤٧٦).

فثَمَّ قولانِ مُعتبَرانِ يُفيدانِ أصالةَ (لا) بإزاءِ قولٍ واحدٍ لا سَنَدَ لَهُ يَزعُمُ زِيادَتَها، فلا يَصِحُّ بعدَ ذلك إلّا تَرجيحُ القولِ بِأصالتِها عَمَلًا بِقاعدةِ تقديمِ القولِ بالأصالةِ على القولِ بالزِّيادةِ إذا دارَ الأمرُ بينَهما، وهذا ما يُوافق قول الفراهيّ، إذ إنَّ زيادة (لا) غير ضروريَّةٍ ولا تضيف إلى المعنى، وهو القولُ الرَّاجحُ.

المحور الثّالِث:

أُسلوبُ القَسَم

- المسألة الأُولى: جوابُ القَسَمِ في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ (الذاريات: ٧):ردَّ الفراهيُّ على مَن قال إنَّ قوله تعالى :﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾(الذاريات: ٨)، جواب القَسَم المذكور في بداية السُّورة: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾(الذاريات: ١)، فرأى أنَّ المعنى: إنَّكُم لَفي قولٍ مختلفٍ في أمر وقوع الدين، كما قال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ (النبأ: ١– ٤)، وأنَّ موقع الجملة تشنيع قولهم، وأنَّها ليست بجوابٍ للقَسَم؛ لأنَّ جَوابَ القَسَمِ قَد سَبَقَ بَعدَ القَسَمِ السّابِقِ، إذ كانَ تعالى قد قالَ: ﴿وَالذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴿فَالْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا ﴿ فَالْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا ﴿ فَالْمُقَسِّمَٰتِ اَمْرًا ﴿ إِنَّ مَا تُوْعَدُوْنَ لَصَادِقٌ﴿ وَّإِنَّ الدِّيْنَ لَوَاقِعٌ ﴿ وَالسَّمَآءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴿ إِنَّكُمْ لَفِيْ قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾(الذاريات: ١– ٨)، وهذا مثلُ قوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْاٰنِ الْمَجِيدِ﴿ بَلْ عجبُوا أَنْ جَاءَهُم مُنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾(ق: ١–٢)، وقوله أيضًا: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴿ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ (البروج: ١–٤)، وهذا كثير (الفراهيّ، ٢٠١٢م،١/٤٤٥).

خُلاصة قول الفراهيّ أنَّ جملة ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾ ليست جوابًا للقسم السابق، بل تشير إلى معنًى آخَرَ يتعلق بأمر وقوع الدين، وأنَّ موقع الجملة يُعَدُّ تشنيعًا لقول الذين يختلفون عن الحق، وليست بجواب للقَسَم الذي سبقها، وأنَّ من الممكن أن تأتي جملة التشنيع بعد القسم، إذ يُفهَم جواب القسم دون الحاجة إلى ذكره، كما في الأمثلة القرآنيَّة التي ساقها.

والذي رأيته أنَّ معظم النحويين والمفسرين ذهبَ قولُهُم بخلاف قولِ الفراهيّ، إذ رأوا أنَّ الجملة جواب للقسمِ، أي: والله إنَّكم لفي قولٍ مختلفٍ، وأنَّ وجود اللام هو الذي رشَّح هذا القول، لأنَّ هذه اللام قد تكون لام القسم، قال الفرّاء: "وقوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾، جوابٌ للقَسَمِ، والقولُ المختلف: تكذيبُ بعضهم بالقرآن وبمحمَّدٍ، وإيمانُ بعضهم" الفراء، (د.ت)، ٣/ ٨٣) .

وقالَ أبو جعفر النحّاس: "وجواب القَسَم: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾، قال قتادة: في معنى (مُختَلِف): منكم مصدِّقٌ بالقرآن ومكذِّبٌ به. وقال ابن زيد: يقول بعضهم: هذا سحرٌ، ويقول بعضهم شيئًا آخَر قولًا مختلفًا، ففي أيِّ شيءٍ الحقُّ" (النحاس، ١٤٠٩هـ، ١٥٨/٤).

وقال الزمخشريُّ:" أقسم بالذاريات على أنَّ وقوع أمر القيامة حقٌّ، ثم أقسم بالسَّماء على أنَّهم في قول مختلف في وقوعه، فمنهم شاكٌّ، ومنهم جاحدٌ" (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ٣٩٩/٤) (القرطبي، ١٩٦٤م،١٧/٣٠، ٣٣).

وذكر الرّازي أَقْوَالًا مُخْتَلِفَةً كُلُّهَا مُحْكَمَةٌ فِي الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾، أهمُّها اثنانِ؛ الأوَّل: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾ فِي حَقِّ مُحَمَّدٍ (ص)، تارة تقولون إِنَّهُ أَمِينٌ، وَأُخْرَى إِنَّهُ كَاذِبٌ، وَتَارَةً تَنْسُبُونَهُ إِلَى الْجُنُونِ، وَتَارَةً تَقُولُونَ إِنَّهُ كَاهِنٌ وَشَاعِرٌ وَسَاحِرٌ، وَهَذَا مُحْتَمَلٌ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى الْيَمِينِ عَلَى هَذَا، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ حَتَّى يُؤَكِّدَ بِيَمِينٍ؛ والثَّانِي: إِنَّكُمْ غَيْرُ ثَابِتِينَ عَلَى أَمْرٍ، وَمَنْ لَا يَثْبُتُ عَلَى قَوْلٍ لَا يَكُونُ مُتَيَقِّنًا فِي اعْتِقَادِهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: وَالسَّمَاءِ إِنَّكُمْ غَيْرُ جَازِمِينَ فِي اعْتِقَادِكُمْ وَإِنَّمَا تُظْهِرُونَ الْجَزْمَ لِشِدَّةِ عِنَادِكُمْ (الرازي،١٤٢٠هـ، ٢٨ /١٦٣).

ولعلَّ النكتة في هذا القسم: "تشبيه أقوالهم في اختلافها وتنافي أغراضها بطرائق السموات في تباعدها واختلاف غاياتها" (البيضاوي، ١٤١٨هـ،٥/١٤٦)، أو الإشارة إلى أنَّها ليست مستوية جيدة أو ليست قوية محكمة (الألوسي ، ١٤١٥هـ، ٥/٢٧)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾ خِطَابٌ عَامٌّ لِلْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، كَمَا أَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ السَّابِقِ يَشْمَلُهُمَا، وَاخْتِلَافُهُمْ كَوْنُهُمْ مُؤْمِنًا بِالرَّسُولِ وَكِتَابِهِ وَكَافِرًا (الأندلسي ، ١٤٢٠هـ، **٩/٥٥٠**). وذهب ابن عاشور إلى أنَّ المقصود بقوله ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾ الكناية عن لازم

الاختلاف وهو التردد في الاعتقاد، ويلزمُه بطلان قولهم، وذلك مصبّ التأكيد بالقسم وحرف (إنَّ) واللام (ابن عاشور، ١٩٨٤م، ٣٤٢/٢٦).

وقد أشارَ الطباطبائيُّ(١٤٠٢هـ) إلى أنَّ المعنى أظهرُ لمناسبته لجواب القَسَم الذي هو اختلاف الناس وتشتت طرائقهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾، فالقول المختلف ما يتناقض ويدفع بعضه بعضًا، وحيث إن الكلام في إثبات صدق القرآن أو الدعوة أو النبي (ص) فيما وعدهم من أمر البعث والجزاء، فالمراد بالقول المختلف – على الأقرب – قولهم المختلف في أمر القرآن لغرض إنكار ما يثبته (الطباطبائي، ١٩٩٧م، ١٨/ ٣٦٦).

أمّا أنَّ ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾ تشنيعٌ لقول الذين يختلفون عن الحق، وليست بجوابٍ للقسم الذي سبقه، فلم أجِدْ أحَدًا من العلماء قال بهذا بنَصِّهِ غير الفراهيّ .فنلحظ من كُلِّ ما تَقدَّم أنَّ العلماء قدَّموا تفسيرات مختلفة لجملة القسم، ويبدو أنَّ رأيَهُم يميل إلى الاتّفاق في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾، على أنَّه جوابٌ للقسم. أمَّا الفراهيُّ، فرأى أنَّ الجملة استئنافيةٌ وأنَّ اللام هي لام الابتداء المزحلَقَة، فرأيهُ يختلف عمّا هو شائعٌ، إذ رأى أنَّ الجملة ليست جوابًا للقَسَم، بل هي تشنيعٌ للمتن السابق، وساقَ أمثلةً لذلك، ليُظهرَ أنَّ جملة ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾ استئنافٌ، وليست جوابًا للقَسَم، إذ هي استئنافٌ مع تشنيع. ومن ذلك يمكن أن يكون القول الراجح هو رأيَ الفراهيّ لِما فيه من الدّقَّة والوضوح، ولتَوافُقِه مع المعنى العامّ، والله أعلم.

- المسألة الثانية: جوابُ القسَمِ في قوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ (ص: ١): ردَّ الفراهيُّ على الكسائيّ(١٨٩هـ) والفرّاء(٢٠٧هـ) أنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ (ص: ٦٤) جوابُ القسَمِ لقوله تعالى في أوّل السورة: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾) الكسائي، ١٩٩٨م ،ص٢٢١)) الفراء، (د.ت)، ٢ /٣٩٦-٣٩٧) ، إذ قال الفراهيُّ: "حُذِفَ جواب القسم، كما حُذِفَ في: ﴿وَالْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ (الفجر: ٢-١)، والنحاةُ تكلَّفوا في تكميل الكلام حسب قواعد النحو، فذهبوا كلَّ مذهبٍ، كما قال الكسائيُّ والفرّاء رحمهما الله في جواب:﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾، أنَّه: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ (ص: ٦٤)" (الفراهي ، ١٤١١هـ،ص٣٠).

يرى الفراهيُّ هنا أنَّ حذف جواب القسم مشابهٌ لحالات أخرى في القرآن، مثل ﴿وَالْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾، وأنَّ النحاة تناولوا هذا الموضوع بحسب قواعد النحو وتكلَّفوه. ونلحظ هنا أنَّ الكسائيَّ والفرّاء أشارا إلى أنَّ حقيقة الأمر في جواب ﴿وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ جزءٌ من نقاش أهل النار، إذ ذكر الكسائيُّ أنَّ جواب القَسَم في قوله تعالى: ﴿ص. وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾، هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾) الكسائي، ١٩٩٨م ،ص٢٢١) (الزركشي،

١٩٥٧م، ٣/ ١٩٣)، في حين ذهب الفرَّاء إلى أنَّ (ص) هي جواب القَسَم لقوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾، كما تَقُولُ: نزلَ والله) الفراء، (د.ت)،397-396/ 2). والفكرة الرئيسة التي يتبنّاها الفراهيُّ في هذه المسألة والتي سبقَتها هي انتقاده للنحويين بسبب تمسُّكهم بوجود جواب القَسَم في كلِّ الأحوال، ولو كان غير مُناسبٍ للمعنى، إذ يظنُّون أنَّهم مُلزَمون بإكمال القَسَم، في حين أنَّ ذلك يُخالفُ وجهة نظر الفراهيّ؛ فهو يؤمن بأنَّ المعنى هو ما يَحكُم فقط. فهذه هي الرؤيةُ التي يعتمدها الفراهيُّ في هاتين المسألتين. والذي رأيتُه أنَّ النحويين والمفسرين اختلفوا في ذلك وانقسموا على قسمين:

- القسم الأول :هُم الذين خالفَ قولُهُم قولَ الفراهيّ، وَقَالُوا إِنَّ الجَّوابَ مَذْكُورٌ، واخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِهِ ثلاثة أقسامٍ:

- فالقسم الأوَّل: ذهبوا إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ هو جوابُ القسَمِ، ومنهم الكسائيُّ والزَّجّاج (الكسائي، ١٩٩٨م ،ص٢٢١) (الزجاج، ١٩٨٨م، ٣١٩/٤)، قال أبو حيَّان:" وَجَوَابُ الْقَسَمِ، قِيلَ: مَذْكُورٌ، فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَالزَّجَّاجُ: هُوَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾" (الأندلسي ، ١٤٢٠هـ، ٩ / ١٣٥) (القرطبي، ١٩٦٤م،١٥/١٤٤).

- والقسم الثاني: ذهبوا إلى أنَّ ﴿ص﴾ جوابُ القَسَمِ، ومن هؤلاء الفرَّاء) الفراء،(د.ت)، ٢/٣٩٦-٣٩٧) ، وقد ردَّ على من قال إنَّ جواب القسم هو: ﴿إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾، قائلًا:" وقد زعم قوم أنّ جَوَاب ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ :﴿إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾، وَذَلِكَ كلامٌ قد تأخَّر تأخُّرًا كثيرًا عَن قوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾، وجرت بينهما قِصص مختلفة، فلا نَجد ذَلِكَ مُستقيمًا فِي العربية، والله أعلم")الفراء، (د.ت)، ٢ /٣٩٧) (الطبري،٢٠٠٠م، ١٤١/٢١)) الثعلبي، ٢٠٠٢م،.(8/176

- والقسم الثالث: ذهبوا إلى أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقاقٍ﴾ (ص: ٢)، هو جوابُ القَسَمِ، قال القُرطُبيُّ ":وَقِيلَ: الْجَوَابُ ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقاقٍ﴾؛ لِأَنَّ (بَلْ) نَفْيٌ لِأَمْرٍ سَبَقَ وَإِثْبَاتٌ لِغَيْرِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقاقٍ عَنْ قَبُولِ الْحَقِّ وَعَدَاوَةٍ لِمُحَمَّدٍ (ص)" (القرطبي، ١٩٦٤م،١٥/١٤٤). وذكر الثعلبيُّ(٤٢٧هـ) أنَّهُ قيل: مُقَدَّمٌ ومُؤخَّرٌ، تقديره: بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقاقٍ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ(الثعلبي، ٢٠٠٢م،٨/١٧٦)، وذهب بعضهم إلى غير ذلك (الطبري،٢٠٠٠م، ١٤١/٢١)(النحاس، ١٤٠٩هـ، ٦ /٧٦)(القرطبي، ١٩٦٤م،١٥/١٤٤)(الأندلسي ، ١٤٢٠هـ،٩/١٣٥).

- القسم الثاني: الذين ذهبوا إلى أنَّ جوابَ القَسَمِ محذوفٌ، وهؤلاء وافقَ قولُهم قولَ الفراهيّ، لكنَّهم اختلفوا في تعيين جواب القسم المحذوف، إذ إنَّهم اخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ الشَّيْءِ الَّذِي أَقْسَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾، فَقَالوا: إنَّ المقسَم عليه محذوف، واختلفوا في تقديره: قال الزمخشري: "التقدير: والقرآنِ ذي الذكرِ إنَّه لَمُعجِزٌ" (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ٤/٧٠)، وَقَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ وَغَيْرُهُ فَقَالَ:" وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ مَا الْأَمْرُ كَمَا يَقُولُهُ الْكُفَّارُ" (الأندلسي، ١٩٩٣م،٤/٤٩٢)، واستَصوَبَ الشنقيطيُّ أَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ مَحْذُوفٌ وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ: وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ مَا الْأَمْرُ كَمَا يَقُولُهُ الْكُفَّارُ (الشنقيطي،١٩٩٥م، ٦ /٣٢٦-٣٢٧). **بناءً على كلِّ ما تَقَدَّم، يتَّضح لي أنَّ رأي الفراهيّ ومن وافقَه في مفهوم حذف جواب القسم، صائبٌ؛ لتوافقه مع المعنى العامّ وللأسباب التي ذكرناها آنفا.**

الخاتمة:

تبيّنَ لي أنَّ الفراهيَّ كان توجُّههُ في التراكيب القول بعدم التقديم والتأخير في الكلام. وقد خالف المفسّرينَ في قولهم في كثيرٍ من مواضع القرآن: هذا تقديمُ ما حقُّهُ التأخيرُ، إذ ذهبَ إلى أنَّ الترتيبَ يكون على أنحاءٍ شتّى، وأنَّ الشيءَ يُقدَّم ويؤخَّر لوجوهٍ، وليس أنَّ المقدَّمَ أفضلُ في كلِّ موضعٍ، وأنَّهُ لا يقول بالزيادة في القرآن الكريم، إذ يرفض رفضًا قاطعًا القولَ بالزيّادة في القرآن الكريم، مخالفًا بذلك سائرَ القائلينَ بالزيادة. وقد عالج هذا الأمر، وجاء بأدلَّةٍ تؤكّد عدم القول بالزيادة في القرآن الكريم، كما في مسألة (لا) في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد: ٢٩)، و﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ الواقعة: ٧٥)، وأنَّ رُدُودَهُ ومناقشاتِهُ اللغويةَ عامَّةً تكشِفُ عن نزعةٍ اجتهاديةٍ واضحةٍ تأنَفُ من التقليدِ وتجنَحُ إلى التجديدِ، فقد تبيَّن لي أنّهُ يجتهدُ قي اللغة بآراءٍ جديدةٍ لم يُسبَقْ إليها، ومن ذلك:

١. أنَّ (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ البقرة: ٤٢)، للتفسير، أي: لبسُكُم الحقَّ بالباطلِ هو عينُ كتمانِ الحَقّ. وهو قولٌ جديدٌ ودقيقٌ جدًّا.

٢. أنَّهُ وجَّه قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ (الإسراء: ١٤)، توجيهًا جديدًا، إذ أثبت بالأدلَّة المنطقيَّة أنَّهُ التفاتٌ، خِلافًا لِما جاءَ عندَ عامَّة المفسِّرينَ واللغويّينَ من أنَّه على الحذفِ، فذَكَرَ أنَّه التفاتٌ يُوهِمُ الحذفَ، وهو الأمرُ الذي لم يَقُلْ به أحدٌ بهذه الدّقَّةِ.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ثَبَتُ المصادِر

القرآن الكريم.

١. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن التميمي، الحنظلي(١٤١٩هـ)، تفسير القرآن العظيم، (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة، الطبعة الثالثة.

٢. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير(د.ت) ،النَّشر في القِراءاتِ العَشر، (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، د. ط ، المطبعة التجارية الكبرى.

٣. ابن السَّراج، أبو بكر محمد بن السّري بن سهل النحويّ(د.ت)، الأصول في النحو ،(٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د. ط ، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٤. ابن تيميَّة، تقي الدين الحراني) ١٩٩٥م(، مجموع الفتاوي، (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد، ، د. ط ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.

٥. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصلي(١٩٩٩م) ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (ت٣٩٢هـ) ، د. ط ، وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٦. ابن خالويه، أبو محمد النحوي(٢٠٠٦م)، إعراب القراءات السبع وعللها،(ت٣٧٠هـ)، ضبط نصَّه وعلَّق عليه أبو محمد الأسيوطي، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية– بيروت.

٧. ابن عادل، أبو حفص سراج الدين الحنبلي الدمشقي(١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب ، (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية– بيروت.

٨. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي(١٩٨٤م)، التحرير والتنوير،(ت١٣٩٣هـ) ، د. ط ، الدار التونسية للنشر.

٩. ابن عصفور، علي بن مؤمن الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن) ١٩٨٠م(، ضرائر الشِّعر ، (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري(١٩٩٩م)، تفسير القرآن العظيم،(ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية، دار طيبة للنشر والتوزيع.

١١. ابن منظور، محمد بن مكرم، جمال الدين الأنصاري(١٤١٤هـ)، لسان العرب ،(ت٧١١هـ)،الطبعة الثالثة، دار صادر– بيروت.

١٢. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين(١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ت٧٦١ هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة ، دار الفكر– دمشق.

١٣. أبو بكر، أحمد بن موسى بن العباس التميمي(١٤٠٠هـ) ، السَّبعةُ في القِراءات، (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية ، دار المعارف– القاهرة .

١٤. أبو عبيدة، معمر بن المثنى البصري(١٣٨١هـ)، مجاز القران، (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين ، د. ط ،مكتبة الخانجي– القاهرة.

١٥. أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان(٢٠٠١م)، المكتفى في الوقف والابتداء، (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الطبعة الأولى ، دار عمار.

١٦. الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء (١٩٩٠م) ، معاني القرآن، البلخي(٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي – القاهرة.
١٧. الألوسي ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني(١٤١٥هـ) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ،(ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية – بيروت.
١٨. الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف)١٤٢٠هـ(،البحر المحيط في التفسير ،(ت٧٤٥ هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، د. ط ، دار الفكر – بيروت.
١٩. الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (١٩٩٣م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ت٥٤٦هـ)، تحقيق:عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية– بيروت.
٢٠. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد الشيرازي(١٤١٨هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل،(ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى.
٢١. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الشافعي(١٤٢٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن= تفسير البغوي، (ت٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي– بيروت.
٢٢. بن الأنباري، أبو البركات (١٩٨٠م)، البيان في غريبِ إعرابِ القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا،د. ط ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب.
٢٣. بن عليمون، تأليف الشيخ أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم (١٩٩٤م)، التَّذكِرة في القِراءات، حقَّقه وراجعه وعلّق عليه: سعيد صالح زعيمة، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية.
٢٤. البنّاء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ) ٢٠٠٦م(،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، (ت١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية – لبنان.
٢٥. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد الشيرازي(١٤١٨هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ،(ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢٦. الثعالبي ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (١٤١٨هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن ،(ت٨٧٥هـ)، تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي– بيروت.
٢٧. الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم) ٢٠٠٢م(،الكشف والبيان عن تفسير القرآن،(ت٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي– بيروت.
٢٨. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (١٩٩٢م)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الطبعة الثالثة ، مطبعة المدني– القاهرة.
٢٩. حسين، سيد قطب إبراهيم (١٤١٢هـ)، في ظلال القرآن،(ت١٣٨٥هـ)، الطبعة السابعة عشر، دار الشروق – بيروت.
٣٠. الحلبي، أبو العباس السَّمين ، شهاب الدين، أحمد بن يوسف(د.ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، د. ط ، دار القلم، دمشق.
٣١. الذهبي ، محمد السيد حسين(د.ت) ،التفسير والمفسرون، (ت١٣٩٨هـ)، د. ط، مكتبة وهبة– القاهرة.

٣٢. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي الملقب بفخر الدين(١٤٢٠هـ) ،مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، (ت٦٠٦هـ) ، الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٣٣. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد(١٩٩٩م)، تفسير الراغب الأصفهاني ،(ت٥٠٢هـ)، تحقيق: ودراسة محمد عبد العزيز بسيوني، الطبعة الأولى ، كلية الآداب – جامعة طنطا.
٣٤. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل(١٩٨٨م)، معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق(ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى ، عالم الكتب – بيروت.
٣٥. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين بن بهادر(١٩٥٧م)، البرهان في علوم القرآن ، (ت٧٩٤ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية، الحلبي وشركائه.
٣٦. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله(١٤٠٧هـ)،الكَشّافُ عن حَقائقِ غَوامِضِ التَّنزيل وعُيونِ الأقاويل في وجوهِ التَّأويل،(ت٥٣٨هـ)، الطبعة الثالثة ،دار الكتاب العربي– بيروت.
٣٧. السِّجِسْتاني ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي (٢٠٠٩م)، سنن أبي داود ،(ت٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، ومحَمَّد كامِل قره بللي، الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية.
٣٨. السَّعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله (٢٠٠٠م) ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، (ت١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة .
٣٩. السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد التميمي الحنفي(١٩٩٧م)، تفسير القرآن،(ت٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الطبعة الأولى ، دار الوطن– الرياض.
٤٠. السُّهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (١٩٩٢م) ، نتائج الفكر ،(ت٥٨١هـ) ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية – بيروت .
٤١. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب(١٩٨٨م)، أبو بشر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة.
٤٢. السيرافي، أبو سعيد(١٩٨٦م)، شرح كتاب سيبويه، (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: وتقديم وتعليق رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، د.ط، مركز تحقيق:التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤٣. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٢٠٠٣م)، الدّر المنثور في التفسير بالمأثور، (ت٩١١هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، د. ط ، دار هجر– الجيزة.
٤٤. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر(١٩٩٥م)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (ت١٣٩٣هـ) ، د. ط ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت.
٤٥. الطباطبائي، محمد حسين (١٩٩٧م)، الميزان في تفسير القرآن ،(ت١٤٠٢هـ)، صحّحهُ وأشرف على طباعته الشيخ حسين الأعلمي، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
٤٦. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد الآملي(٢٠٠٠م)، جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر(ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
٤٧. الطيار ، مساعد بن سليمان بن ناصر(١٤٢٣هـ) ، فصول في أصول التفسير، تقديم محمد بن صالح الفوزان، الطبعة الثانية ، دار ابن الجوزي.

٤٨. عباس، فضل حسن (١٩٨٩م)، لَطائفُ المنّان وروائعُ البيان في دَعوى الزِّيادةِ في القرآن، (ت٢٠١١م) ، الطبعة الأولى ، دار النور للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت.

٤٩. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي(د.ت)، معاني القرآن،(ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة.

٥٠. الفراهيّ، عبد الحميد(١٣٨٨هـ)، دلائل النِّظام: جمعه بدر الدِّين الإصلاحي، الطبعة الأولى، الدائرة الحميدية– أعظم كره.

٥١. _____، عبد الحميد(١٣٤٩هـ)، مفردات القرآن: تحقيق وشرح محمد أجمل أيُّوب الإصلاحيّ، دار الغرب– بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٥٢. _____، عبد الحميد (٢٠١٢م)، نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، تحقيق: عبيد الله الفراهيّ، الطبعة الأولى دار الغرب الإسلاميّ.

٥٣. _____، عبد الحميد(١٣٤٩هـ)، إمعان في اقسام القرآن ،د. ط، المطبعة السلفية – القاهرة.

٥٤. _____، عبد الحميد(١٤١١هـ)، أساليب القرآن، الدائرة الحميدية – أعظم كره، الطبعة الثانية.

٥٥. _____، عبد الحميد(٢٠١٠م)، تعليقات في تفسير القرآن الكريم: إعداد عبيد الله الفراهيّ، ومراجعة محمد أمانة الله الإصلاحيّ، الطبعة الأولى ، الدَّائرة الحميديَّة، مدرسة الإصلاح، أعظم كره.

٥٦. القاضي ، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد (١٩٩٢م)، الوافي في شرح الشّاطبيَّة في القراءات السبع، (ت١٤٠٣هـ) ، الطبعة الرابعة ، مكتبة السوادي للتوزيع.

٥٧. القرطبي، أبو عبد الله محمد، شمس الدين(١٩٦٤م)، الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، (ت٦٧١هـ)،تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية – القاهرة.

٥٨. القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك (د.ت)، لطائف الإشارات= تفسير القشيري،(ت٤٦٥هـ)،تحقيق:إبراهيم البسيوني، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب– مصر.

٥٩. القيرواني ، أبو محمد مكي(٢٠٠٨م) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي– جامعة الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– جامعة الشارقة، الطبعة الأولى.

٦٠. الكسائي، علي بن حمزة (١٩٩٨م)، معاني القرآن، (ت١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدم له عيسى شحاته عيسى، د. ط ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

٦١. المبرّد، محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس(د.ت)، المقتضب،(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، د. ط ، عالم الكتب – بيروت.

٦٢. المغربي، يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهُذَلي اليشكري (٢٠٠٧م)، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ،(ت٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الطبعة الأولى ، مؤسسة سما للتوزيع والنشر.

٦٣. النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(١٩٩٢م)، القطع والائتناف: تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم، الطبعة الأولى ، دار عالم الكتب –الرياض.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٦٤. النَّحَّاس، أبو جعفر المرادي النحوي(١٤٢١هـ)، إعراب القرآن،(ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلَّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية – بيروت.

٦٥. النحاس، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (١٤٠٩هـ)، معاني القرآن ،(ت٣٣٨ هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى– مكة المرمة.

٦٦. النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي(١٩٩٤م)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد،(ت٤٦٨هـ)، تحقيق: وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، قدمه: عبد الحي الفرماوي الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية – بيروت.

References

The Holy Qur'an.

1. Ibn Abi Hatim, Abu Muhammad Abd al-Rahman al-Tamimi, al-Hanthali (1419 AH), Tafsir al-Qur'an al-Azim (d. 327 AH), edited by As'ad Muhammad al-Tayyib, Nizar Mustafa al-Baz Library - Makkah al-Mukarramah, third edition.
2. Ibn al-Jazari, Shams al-Din Abu al-Khair (n.d.), An-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr (d. 833 AH), edited by Ali Muhammad al-Dabba', d.p., Al-Matba'a al-Tijariyyah al-Kubra.
3. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sirri ibn Sahl al-Nahwi (n.d.), The Principles of Grammar (316 AH), edited by Abd al-Husayn al-Fatli, d.p., Al-Risalah Foundation - Beirut.
4. Ibn Taymiyyah, Taqi al-Din al-Harrani (1995 AD), Majmu' al-Fatawa (d. 728 AH), edited by Abd al-Rahman ibn Muhammad, d.p., King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an, Madinah al-Munawwarah. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman al-Mawsili (1999), Al-Muhtasib fi Tabyeen Shawadh al-Qira'at wa al-Idah Anhu (The Accountant in Clarifying the Aspects of the Exceptional Readings and Explaining Them), (d. 392 AH), 1st ed., Ministry of Endowments - Supreme Council for Islamic Affairs.
5. Ibn Khalawayh, Abu Muhammad al-Nahwi (2006), I'rab al-Qira'at al-Sab'a wa I'lalhu (The Grammar of the Seven Readings and Their Reasons), (d. 370 AH), edited and commented on by Abu Muhammad al-Asyuti, first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.
6. Ibn Adel, Abu Hafs Siraj al-Din al-Hanbali al-Dimashqi (1998), al-Lubab fi 'Ulum al-Kitab (The Essence of the Book's Sciences), (d. 775 AH), edited by Sheikh Adel Ahmed Abdul Mawjoud and Sheikh Ali Muhammad Mu'awwad, first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.
7. Ibn Ashur, Muhammad al-Tahir ibn Muhammad ibn Muhammad al-Tahir al-Tunisi (1984), al-Tahrir wa al-Tanwir (d. 1393 AH), 1st ed., Tunisian House of Publishing. Ibn Asfour, Ali ibn Mumin al-Hadrami al-Ishbili, Abu al-Hasan (1980), The Damages of Poetry (d. 669 AH), edited by Sayyid Ibrahim Muhammad, first edition, Dar al-Andalus for Printing, Publishing, and Distribution.
8. Ibn Kathir, Abu al-Fida Ismail ibn Umar al-Qurashi al-Basri (1999), Interpretation of the Noble Qur’an (d. 774 AH), edited by Sami ibn Muhammad Salamah, second edition, Dar Taiba for Publishing and Distribution.
9. Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram, Jamal al-Din al-Ansari (1414 AH), Lisan al-Arab (d. 711 AH), third edition, Dar Sadir, Beirut.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

10. Ibn Hisham, Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din (1985), Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib (d. 761 AH), edited by Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, sixth edition, Dar al-Fikr, Damascus. Abu Bakr, Ahmad ibn Musa ibn al-Abbas al-Tamimi (1400 AH), The Seven Readings (d. 324 AH), edited by Shawqi Dayf, second edition, Dar al-Maarif, Cairo.
11. Abu Ubaidah, Muammar ibn al-Muthanna al-Basri (1381 AH), The Metaphor of the Qur'an (d. 209 AH), edited by Muhammad Fuad Sezgin, d. ed., Al-Khanji Library, Cairo.
12. Abu Amr al-Dani, Uthman ibn Sa'id ibn Uthman (2001 AD), Al-Muktafa fi al-Waqf wa al-Ibtida' (d. 444 AH), edited by Muhyi al-Din Abd al-Rahman Ramadan, first edition, Dar Ammar.
13. Al-Akhfash al-Awsat, Abu al-Hasan al-Majashi'i bi-al-Wala' (1990 AD), The Meanings of the Qur'an (d. 215 AH), edited by Huda Mahmoud Qara'a, first edition, Al-Khanji Library, Cairo. Al-Alusi, Shihab al-Din Mahmud ibn Abdullah al-Husayni (1415 AH), Ruh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-'Azim wa al-Sab' al-Mathani (d. 1270 AH), edited by Ali Abd al-Bari Attia, first edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut.
14. Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf (1420 AH), al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir (d. 745 AH), edited by Sidqi Muhammad Jamil, d. ed., Dar al-Fikr, Beirut.
15. Al-Andalusi, Abu Muhammad Abd al-Haqq ibn Ghalib ibn Attia (1993 AD), al-Muharrir al-Wajeez fi Tafsir al-Kitab al-'Aziz (d. 546 AH), edited by Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, first edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut.
16. Al-Baydawi, Nasir al-Din Abu Sa'id al-Shirazi (1418 AH), Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Ta'wil (d. 685 AH), edited by Muhammad Abd al-Rahman al-Mar'ashli, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi (Beirut), first edition. Al-Baghawi, Abu Muhammad al-Husayn ibn Mas'ud al-Shafi'i (1420 AH), Ma'alim al-Tanzil fi Tafsir al-Qur'an = Tafsir al-Baghawi, (d. 510 AH), edited by Abd al-Razzaq al-Mahdi, first edition, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut.
17. Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat (1980 AD), Al-Bayan fi Gharib I'rab al-Qur'an, edited by Taha Abd al-Hamid Taha, reviewed by Mustafa al-Saqa, d. ed., Egyptian General Book Authority.
18. Ibn Alimun, authored by Sheikh Abu al-Hasan Tahir ibn Abd al-Mun'im (1994 AD), At-Tadhkira fi al-Qira'at, edited, reviewed, and commented on by Sa'id Salih Za'ima, second edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
19. Al-Banna', Ahmad ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Abd al-Ghani al-Damiati (2006 AD), Ithaaf Fadala' al-Bashar fi al-Qira'at al-Arba'at al-'Ashar (d. 1117 AH), edited by Anas Mahra, third edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon. Al-Baydawi, Nasir al-Din Abu Sa'id al-Shirazi (1418 AH), Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Ta'wil (d. 685 AH), edited by Muhammad Abd al-Rahman al-Mar'ashli, first edition, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi - Beirut.
20. Al-Tha'alibi, Abu Zayd Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Makhlouf (1418 AH), Al-Jawahir al-Hasan fi Tafsir al-Quran (d. 875 AH), edited by Muhammad Ali Mu'awwad and Adel Ahmad Abd al-Mawjud, first edition, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi - Beirut.
21. Al-Tha'alibi, Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim (2002 AD), Al-Kashf wa al-Bayan 'an Tafsir al-Quran (d. 427 AH), edited by Imam Abu Muhammad ibn Ashur, reviewed and proofread by Nazir al-Sa'idi, first edition, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi - Beirut.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

22. Al-Jurjani, Abu Bakr Abd al-Qahir ibn Abd al-Rahman (1992 AD), Dalil al-I'jaz fi Ilm al-Ma'ani (d. 471 AH), edited by Mahmoud Muhammad Shakir Abu Fahr, third edition, Al-Madani Press - Cairo.
23. Hussein, Sayyid Qutb Ibrahim (1412 AH), In the Shade of the Qur'an (d. 1385 AH), 17th Edition, Dar Al-Shorouk, Beirut.
24. Al-Halabi, Abu Al-Abbas Al-Samīn, Shihab Al-Din, Ahmad ibn Yusuf (n.d.), Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknūn (d. 756 AH), edited by Dr. Ahmad Muhammad Al-Kharrat, n.d., Dar Al-Qalam, Damascus.
25. Al-Dhahabi, Muhammad Al-Sayyid Husayn (n.d.), Interpretation and Interpreters (d. 1398 AH), n.d., Wahba Library, Cairo.
26. Al-Rāzī, Abu Abdullah Muhammad ibn Umar Al-Taymi Al-Rāzī, known as Fakhr Al-Din (d. 1420 AH), Keys to the Unseen = The Great Interpretation (d. 606 AH), 3rd Edition, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi (d. 606 AH), Beirut. Al-Raghib al-Isfahani, Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad (1999), Tafsir al-Raghib al-Isfahani (d. 502 AH), edited and studied by Muhammad Abd al-Aziz Basyouni, first edition, Faculty of Arts, Tanta University.
27. Al-Zajjaj, Ibrahim ibn al-Sirri ibn Sahl (1988), The Meanings and Syntax of the Qur'an, Abu Ishaq (d. 311 AH), edited by Abd al-Jalil Abduh Shalabi, first edition, Alam al-Kutub, Beirut.
28. Al-Zarkashi, Abu Abd Allah Badr al-Din ibn Bahadur (1957), Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an (d. 794 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, first edition, Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya, al-Halabi and Partners. Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad, Jar Allah (1407 AH), Al-Kashshaf 'an Haqa'iq Ghawamidh al-Tanzil wa 'Uyun al-Aqawil fi Wujub al-Ta'wil (d. 538 AH), Third Edition, Dar al-Kitab al-Arabi - Beirut.
29. Al-Sijistani, Abu Dawud Sulayman ibn al-Ash'ath ibn Ishaq ibn Bashir al-Azdi (2009 AD), Sunan Abi Dawud (d. 275 AH), Edited by Shu'ayb al-Arna'ut and Muhammad Kamil Qara Balli, First Edition, Dar al-Risala al-Alamiyyah.
30. Al-Sa'di, Abd al-Rahman ibn Nasser ibn Abdullah (2000 AD), Taysir al-Karim al-Rahman fi Tafsir Kalam al-Mannan (d. 1376 AH), Edited by Abd al-Rahman ibn Mu'alla, First Edition, Dar al-Risala. Al-Sam'ani, Abu al-Muzaffar, Mansur ibn Muhammad al-Tamimi al-Hanafi (1997), Interpretation of the Qur'an (d. 489 AH), edited by Yasser ibn Ibrahim and Ghunaim ibn Abbas ibn Ghunaim, first edition, Dar al-Watan, Riyadh.
31. Al-Suhayli, Abu al-Qasim Abd al-Rahman ibn Abdullah (1992), Results of Thought (d. 581 AH), first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.
32. Sibawayh, Amr ibn Uthman ibn Qanbar, The Book (1988), Abu Bishr (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, al-Khanji Library, Cairo, third edition.
33. Al-Sirafi, Abu Sa'id (1986), Commentary on the Book of Sibawayh (d. 368 AH), edited, introduced, and commented on by Ramadan Abd al-Tawab, Mahmoud Fahmy Hijazi, and Muhammad Hashim Abd al-Dayem, 1st ed., Heritage Research Center, Egyptian General Book Authority. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr (2003), Al-Durr al-Manthur fi al-Tafsir bi al-Ma'thur (d. 911 AH), edited by the Hijr Center for Research, first edition, Dar Hijr, Giza.
34. Al-Shanqeeti, Muhammad al-Amin ibn Muhammad al-Mukhtar ibn Abd al-Qadir (1995), Adwa' al-Bayan fi Idah al-Qur'an bi al-Qur'an (d. 1393 AH), first edition, Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

35. Al-Tabataba'i, Muhammad Husayn (1997), Al-Mizan fi Tafsir al-Qur'an (d. 1402 AH), corrected and supervised by Sheikh Husayn al-A'lami, first edition, Al-A'lami Publications Foundation, Beirut.
36. Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir ibn Yazid al-Amili (2000), Jami' al-Bayan fi Ta'wil al-Qur'an (d. 310 AH), edited by Ahmad Muhammad Shakir, Al-Risalah Foundation, first edition. Al-Tayyar, Musaed bin Sulaiman bin Nasser (1423 AH), Chapters on the Principles of Interpretation, introduced by Muhammad bin Saleh Al-Fawzan, second edition, Dar Ibn Al-Jawzi.
37. Abbas, Fadl Hassan (1989 AD), The Subtleties of the Beneficent and the Masterpieces of Eloquence in the Claim of an Addition in the Qur'an, (d. 2011 AD), first edition, Dar Al-Nour for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut.
38. Al-Farra, Abu Zakariya Yahya bin Ziyad Al-Daylami (n.d.), The Meanings of the Qur'an, (d. 207 AH), edited by Ahmad Yusuf Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, and Abdul Fattah Ismail Al-Shalabi, first edition, Dar Al-Masryia for Authorship and Translation.
39. Al-Farrahi, Abdul Hamid (1388 AH), Dalail Al-Nizam: compiled by Badr Al-Din Al-Islah, first edition, Al-Da'ira Al-Hamidiyya - Greatest Dislike.
40. ____, Abdul Hamid (1349 AH), The Vocabulary of the Qur'an: Edited and Explained by Muhammad Ajmal Ayyub al-Islahi, Dar al-Gharb, Beirut, First Edition, 1422 AH/2002 AD.
41. _____, Abdul Hamid (2012 AD), The System of the Qur'an and Interpretation of the Qur'an by al-Furqan, Edited by Ubaydullah al-Farahi, First Edition, Dar al-Gharb al-Islami.
42. _____, Abdul Hamid (1349 AH), A Study of the Sections of the Qur'an, 1st ed., Al-Salafiyah Press, Cairo.
43. _____, Abdul Hamid (1411 AH), Methods of the Qur'an, Al-Da'irat al-Hamidiyya - Azam Karra, Second Edition.
44. _____, Abdul Hamid (2010 AD), Commentaries on the Interpretation of the Noble Qur'an: Prepared by Ubaydullah al-Farahi and Reviewed by Muhammad Amanatullah al-Islahi, First Edition, Al-Da'irat al-Hamidiyya, Al-Islah School, Azam Karra.
45. Al-Qadi, Abd al-Fattah ibn Abd al-Ghani ibn Muhammad (1992), Al-Wafi fi Sharh al-Shatibiyyah fi al-Qira'at al-Sab' (The Seven Readings), (d. 1403 AH), Fourth Edition, Al-Sawadi Distribution Library.
46. Al-Qurtubi, Abu Abdullah Muhammad, Shams al-Din (1964), Al-Jami' li Ahkam al-Qur'an, Tafsir al-Qurtubi (d. 671 AH), Edited by: Ahmad al-Bardouni and Ibrahim Atfeesh, Second Edition, Dar al-Kutub al-Masriya, Cairo.
47. Al-Qushayri, Abd al-Karim ibn Hawazin ibn Abd al-Malik (n.d.), Lata'if al-Isharat = Tafsir al-Qushayri (d. 465 AH), Edited by: Ibrahim al-Basyouni, Third Edition, Egyptian General Book Authority, Egypt. Al-Qayrawani, Abu Muhammad Makki (2008 AD), Guidance to Reaching the End in the Science of the Meanings of the Qur'an, its Interpretation, its Rulings, and a Compendium of the Arts of its Sciences (d. 437 AH), edited by: A Collection of University Theses at the College of Graduate Studies and Scientific Research, University of Sharjah, under the supervision of: Al-Shahid Al-Bouchihi, The Qur'an and Sunnah Research Group, College of Sharia and Islamic Studies, University of Sharjah, first edition.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

48. Al-Kisa'i, Ali ibn Hamza (1998 AD), The Meanings of the Qur'an (d. 189 AH), reconstructed and introduced by Issa Shahata Issa, d.p., Quba House for Printing, Publishing, and Distribution.
49. Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid Al-Azdi, Abu Al-Abbas (n.d.), Al-Muqtabas (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd Al-Khaliq Azima, d.p., Alam Al-Kutub, Beirut. Al-Maghribi, Yusuf ibn Ali ibn Jabara Abu al-Qasim al-Hudhali al-Yashkuri (2007), The Complete Book of the Readings and the Forty Additional Verses (d. 465 AH), edited by Jamal ibn al-Sayyid ibn Rafa'i al-Shayeb, first edition, Sama Foundation for Distribution and Publishing.
50. Al-Nahhas, Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad ibn Ismail (1992), Al-Qat' wa al-Iti'naf (Cutting and Resuming): edited by Abd al-Rahman ibn Ibrahim, first edition, Dar Alam al-Kutub - Riyadh.
51. Al-Nahhas, Abu Ja'far al-Muradi al-Nahwi (1421 AH), I'rab al-Quran (d. 338 AH), annotated and commented on by Abd al-Mun'im Khalil Ibrahim, Muhammad Ali Baydoun Publications, first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut.
52. Al-Nahhas, Abu Ja'far al-Nahhas Ahmad ibn Muhammad (1409 AH), Ma'ani al-Quran (d. 338 AH), edited by Muhammad Ali al-Sabuni, first edition, Umm al-Qura University - Makkah. Al-Naysaburi, Abu al-Hasan Ali bin Ahmad al-Wahidi (1994 AD), Al-Wasit in the Interpretation of the Glorious Qur'an, (d. 468 AH), edited and commented by: Adel Ahmed Abdul-Mawjoud, Ali Muhammad Mu'awwad, Ahmad Muhammad Sira, Ahmad Abdul-Ghani al-Jamal, and Abd al-Rahman Uwais, introduced by: Abd al-Hay al-Farmawi, first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut.